

العربي الاتحاد

AL-RAEED AL-AHARI

مجلة فصلية تعنى بشؤون التأمين و إعادة التأمين
تصدرها شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين - دمشق

العدد التاسع والستون - السنة السابعة عشرة - الرابع الرابع - ٢٠٠٠

● ظاهرة تحول الجماعة نحو المخاطرة

● الفساد ، أسبابه ، أشكاله ، آثاره

● سياسات التحفيظ والتصحيح الهيكلية
في الدول العربية

● منتدى شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين

الراي العربي



AL-RAEED AL-ARABI

مجلة فصلية تصدر عن هركة الأئماد العربي لإعادة التأمين
دمشق - الجمرون - العربية السورية

تعنى مجلة «الراي العربي» بصورة رئيسية بشؤون التأمين وإعادة التأمين، وما يصلح
بها، كما قد تتناول قضايا التنمية والاقتصاد والشؤون النقدية في الوطن العربي.

المشرف العام

رئيس مجلس الإدارة الدكتور أمين عبد الله

رئيس التحرير

عبد اللطيف عبود

السنة السابعة عشرة
العدد التاسع والستون
الربع الرابع - ٢٠٠٠

الاشتراكات:

- ١- بحدد بدل الاشتراك بنسخة واحدة لمدة عام كامل على:
- أ- في الجمهورية العربية السورية
- ب- المؤسسات والمكاتب والشركات ٣٠٠ ل.س
- ٢- للأفراد ٢٠٠ ل.س
- ج- في الخارج ٣٠ دولار أمريكي
- (أmen النسخة في سوريا حمسون ليرة سورية)

الإمكانيات في مجلة الرائد العربي

يسعد مجلـة الرـايد العـربـي أـن تعلـم عن قـبـولـها نـشر إـعلـانـات تـجـارـية عـلـى صـفـحـاتـها وـتـشـمـلـ هذه الإـعلـانـات بـشـكـلـ أـسـاسـيـ ماـيـلىـ :

- ١ - إـعلـانـات عن شـرـكـاتـ التـأـمـينـ وإـعادـةـ التـأـمـينـ العـرـبـيـةـ وـالـأـجـنبـيـةـ .
- ٢ - إـعلـانـات عن شـرـكـاتـ الـوـسـاطـةـ التـأـمـينـيـةـ وـبـيـرـنـاتـ الـاستـثـمارـ .
- ٣ - إـعلـانـات عن الـمـصـارـفـ الـعـرـبـيـةـ وـبـطـاقـاتـ الـائـتمـانـ .
- ٤ - إـعلـانـات عن الـحـاسـبـ الـأـلـيـ «ـالـكـمـبـيـوـتـرـ»ـ وـالـرـامـجـاتـ الـخـاصـةـ بـهـ .
- ٥ - إـعلـانـات عن شـرـكـاتـ الطـيـرانـ وـالـحـطـوطـ الـجـوـيـةـ .
- ٦ - نـشـرـ إـعلـانـاتـ لـاـتـعـلـقـ بـالـأـنـشـطـةـ أـعـلـاهـ يـعـمـ الـانـتـهـاكـ عـلـيـهاـ بـشـكـلـ خـاصـ .

الأسعار :

أولاً : للـإـعلـانـاتـ الـوارـدـةـ منـ خـارـجـ الـجـمـهـورـيـةـ الـعـرـبـيـةـ السـورـيـةـ :

- | | | |
|----------------------------|-----|---------------|
| صفحة داخلية أسود وأبيض | ٣٠٠ | دولار أمريكي. |
| نصف صفحة داخلية أسود وأبيض | ١٣٥ | دولار أمريكي. |
| خلاف داخلي مليون | ٦٠٠ | دولار أمريكي. |

ثانياً: للـإـعلـانـاتـ منـ دـاخـلـ الـجـمـهـورـيـةـ الـعـرـبـيـةـ السـورـيـةـ :

- | | | |
|----------------------------|------|------------|
| صفحة داخلية أسود وأبيض | ١٠٠٠ | ليرة سورية |
| نصف صفحة داخلية أسود وأبيض | ٧٥٠ | ليرة سورية |
| خلاف داخلي مليون | ٣٠٠٠ | ليرة سورية |

في حال الإـعلـانـ لأـكـثـرـ مـرـتـبـينـ مـتـابـيـنـ يـمـكـنـ معـ خـفـيـضـاتـ يـفـقـلـ بـثـانـهاـ معـ هـيـنةـ التـحرـيرـ .

**التـنـضـيدـ وـالـإـخـرـاجـ وـالـطـبـاعـةـ
مـطـبـعـةـ وـدارـ عـكـرـمـةـ لـلـطـبـاعـةـ وـالـنـشـرـ
سـورـيـةـ .ـ دـمـشـقـ .ـ بـحـصـةـ .ـ هـاتـفـ ٢٣١٣٤٨٩ـ**

المحتوى

الصفحة	الكتاب/ المترجم	الموضوع
٥	عبد اللطيف عبد	* الناحية العدد
٨	د. جمال عبد الرسول غانم	* ظاهرة تغول الجماعة نحو الخطر
١٥	زياد عربية	* الفساد، أشكاله — أسبابه وآثاره السلبية
٢٨	د. مصطفى عبد الله الكفرني	* سياسات التشتيت والتصحیح
متلدى شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين		
٣٧	رئيس مجلس إدارة	* كلسة الدكتور أمين عبد الله
شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين		
٤٥	نرسي غليوم عبد المسيح	* سوق التأمين المصري
الحاضر وتحدياته — المستقبل وظروفاته		
٦٤	مروان محمد الحازمي	* السوق السعودي للتأمين
٧٨	محمد علي السوري	* سوق التأمين في الجماهيرية العربية الليبية

دعوة
إلى الكتاب والباحثين
في مترون التأمين وإعادة التأمين

ترحب مجلة «الراصد العربي» بإسهامات الأعيرة والأبحاث من العاملين في أسواق التأمين العربية المختلفة، الذين يدفعهم حرصهم على تحدين الرهسي الشأنى ونشر الثقافة التأمينية على العاملين في هذه الأسواق، ولكل من يعيهم الأمر، أن تجدهم علمًا بأنها سيسروا استقبال هذه المساهمات ونشرها على صفحات المجلة.

في إطار ما على :

- ١ - أن تعامل بعض قضايا التأمين بأسلوب علمي ودقيق.
- ٢ - أن تعامل بعض القضايا الاقتصادية العربية الراهنة وقضايا التنمية على مستوى الوطن العربي.
- ٣ - تحرص المجلة على توثيق ما يرد فيها بالإشارة الواضحة لصدره كلما اقتضى الأمر ذلك.
- ٤ - سوف يكون معيار النشر الموضوعية والجدة.
- ٥ - يفضل أن تكون المساهمة مطبوعة، تحابيًّا لاحتمال الأخطاء فإذا لم يتيسر ذلك فأن تكتب على وجه واحد من الورقة وخط واضح.
- ٦ - أن لا يتجاوز حجم المساهمة أو الدراسة ١٠ - ١٢ صفحة من القطع الكبير على الآلة الكاتبة.
- ٧ - ترحب المجلة بتقارير تعطي التدوينات والمؤتمرات ونشر مراجعات الكتب الحديثة المتعلقة بصناعة التأمين والقضايا الاقتصادية عموماً.
- ٨ - في الوقت الذي تقدر فيه المجلة بالغ القدر ما يصلها من إسهامات فإنها ستلتقط مكافأة مالية عما تقبله للنشر فيها، وتتعذر أن القيمة المعنوية للمساهمة أعلى بكثير من قيمة مكافأة.

كتاب الرهامة و كلهم يموتون

عبد اللطيف عبود

عندهما أشار السيد الرئيس بشار الأسد رئيس الجمهورية العربية السورية في خطاب القسم إشارة صريحة إلى ضعف أو خلل في الأداء الاقتصادي يستوجب الإصلاح، فإنه من موقعه الرفيع، وغاية سبق ذلك من إشارات واضحة في هذا الاتجاه، قد فتح باب المشاركة في نقاش هاتين المسألتين على نطاق واسع، وقد أسهمت وسائل الإعلام السورية - وخاصة صحافتها اليومية - إسهاماً مميزاً في ذلك، وخصصت على صفحاتها مساحات واسعة للمحدث عن الإصلاح الاقتصادي بصورة رئيسية، بعد أن تعرضت لظاهرة الفساد في عدد من المواضيع والإشارات التي أحيست لاحقاً فيما يليه آراء لصالح موضوع الإصلاح الاقتصادي.

- 1 -

فيما أشرنا إليه أعلاه، شارك عدد كبير من المواطنين في هذا المجال وقدمت وجهات نظر قيمة تعكس رغبة حقيقة في صدق المشاركة وعمق الإحساس بضرورتها، وإن غالب الطابع النظري على معظمها إلا أن هذا أمر متوقع بلا شك، فيما افتقرت بعض هذه الآراء إلى قدر من الموضوعية والتعميق والإبعاد عن الانفعال وتخييب الظروف ذات العاجلة التي أحياها ما تشنّر، ردّة فعل غير متحكم بها.

على أية حال، لمسألة الإصلاح الاقتصادي المطروحة للنقاش وتبادل الآراء قضية صحية ومعقدة، والتعامل معها لا يمكن أن يكون سطحياً، وأن يعنى على رد الفعل والتهليل الجانبي لأية فكرة أو بادرة منها بدت براقة للوهلة الأولى، فعندما تناول تصويرلجنة إدارية كلية "الإدارة بالأهداف" التي وجدت ومارست مهامها خلال أشهر طويلة، على أنها طرق لتجاهله الواقع الإداري المأزوم، وأفلا ستكون الوصفة السحرية للاخراج القطاع العام مما

يعترفه من سلبيات وفشل، لهذا تكون قد حملنا الأمور فوق طاقتها، ومن هنا ما لا يقبل لها به، بالرغم مما يمكن أن يتعلّق به أعضاؤها من كفاءة وخبرة... دون أن يغيب عن البال أن ما اصطلاح أن يُطّلق عليه نمط الإدارة بالأهداف ليس جديداً ولا حدّيث العهد، وقد أطلق عملياً في بعض الدول الغربية منذ ما يقرب من نصف قرن، وربما لم يفقد جاذبيته رغم التباين في ظروفه ولادته والظروف التي أرداها علاجهما... ولكن هل شملت آخر إيجابي لما أريد له أن يكون، وكيف تم تقسيم هذا الآخر قبل أن تغيب المجتمعات والتقارير وخطط التطبيق والراجحات المضورية لها في أدرج مقفلة.

- 1 -

كما أسلفنا، فبعض المعالجات الاقتصادية تضمنت إفكاراً ومبادئ وحلولاً تؤكد
فيها الواقع الاقتصادي وتصورات ملائمة وإيجابية للتعامل مع هذا الواقع... بينما وقوع
بعضها الآخر في مطب استسهال الأمور وتسطيحها وقدمت حلولاً تصيب بالدهشة
والاستغراب!!!!... فعلى سبيل المثال لا الحصر ورد في إحدى الصحف اليومية في موضوع
كتبه أستاذ جامعي وهو يعالج مسألة تعطيل زيادة الإنفاق على صيانة الدولة التي كان
متورعاً أن تحدّلها زيادة رواتب وأجور العاملين في الدولة بما معناه تماماً (أنه يمكن استدرارك
أعباء الزيادة المتطرفة بفرض ضريبة جديدة على الأراضي الزراعية بواقع ٥٠٠ أو
٦٠٠ س. على الدروم الواحد ستوكاً!!!!).

ومع الاعقاد بأنه ربما يكون ثمة خطأ طباعي أو غير طباعي في المبالغ (ويجب أن تعدد ذلك) فإن الفكرة بحد ذاتها، وبغض النظر عن الخطأ المفترض، تستوجب المساعدة على الأقل!!!... وفي مكان آخر قام الكاتب بتبسيط حسابي مدهن لكيفية تمويل النفقات التي تحدثها الزيادة إياها وخرج في أحد بيودها "بأنه إذا سمع لوكلاء الموردين الأجانب بجريدة العمل في سوريا لفهم سوق بيروتون ضرورة أرباح تصل إلى مليارات سنوياً لا ذكر عددها بالضبط" مكتباً وعندئذ السimplicity!!!...

— 4 —

في منحي آخر كرر عدد من الكتاب والباحثين فكرة أو نصيحة مفادها "أنه يجب إبقاء خدمة العامل عند بلوغ سن الستين وأن لا يجري تجديد خدمته بعد ذلك بأي حال، وذلك حفاظاً على حقوق العامل الواردة إلى السوق".

والحقيقة أن هذه المذكرة صحيحة تماماً، ولكنها تقول نصف ما يجب قوله أو أقل، وكان لابد لهذه الآراء من أن تذكر وبصراحة، أن الحال إلى التعاقد يبلغه سن الستين أو لأي سبب آخر يواجه مازقاً معيشياً في ظل ٥٥-٣٠. بس شهر يا كحد أقصى لراتبه التعاوني^(١)، مهما كان الراتب الذي أدى عنه اشتراكه إلى مؤسسة التأمينات الاجتماعية.. وانه ليصح القول ودون أي حرج أن مؤسسة التأمينات الاجتماعية "بالرغم من اجتماعيتها" تقتضي راتباً خال من راتب العامل بل هي تقاضي تعاقداً هناء، ثم تدعه على المبلغ الآخر ليكمل حياة لها متطلبات تزيد عما مضى من حياته التي انفقها مشاركاً في المؤسسة ومؤولاً في راتبها التعاوني العادل.

فلمادا يتم السكوت عن مفارقة حارقة كهذه على الرغم من قسرها واحتضانها لحقوق العاملين بصورة كانت تعجز عنه أية جهة أخرى فردية أو خاصة أو جماعية لو كان هذا من الامتيازات وبدلات الاشتراك أقل من نصف ما لمؤسسة التأمينات الاجتماعية.

- ٥ -

الصورة الأخضر الذي أضيء في قاعة مجلس الشعب، يوم أداء القسم، يعبر حقاً عن محاولة تحجب ممارسته فعلًا ممارسة بناءة وابحاثية ضمن مفهوم أن الأولوية ليست للادلاء برأي بل لصدق الرأي ولصرافته وشموله، دون أن يعيّب عن البال أن سياسة الإصلاح تعنى قراراً بالتصاصي لظهوره سالمة بكل آثارها الضارة، وتعني وضع نهاية لتوظيف هذه الظاهرة في خدمة مصالح شخصية وتكريس امتيازات باطلة.

انه ليصعب الفصل كثيراً بين السعي لبلوغ الإصلاح الاقتصادي أو العمل المذرووب خارجية ظواهر الفساد، فالظواهرتان متلازمان وحرركتهما واحدة والحركة باتجاههما واحدة أيضاً، ولعل ما يعزز احتمالات التجاج إلى حد كبير هو أن إرادة الإصلاح والرغبة فيه تسكن وجدان هذا الشعب وتخيّل داخل كل فرد من أبنائه الطيبين عزماً وثقة وإيماناً بقدرة هذا الوطن وعزم قيادته الأبية.

^(١) - هذا هو الحد الأقصى الذي لا يجوزتجاوزه للعامل الذي يحال إلى التعاقد إذا كان يعمل في القطاع الخاص. بعض النظر عن اشتراكه الشهري الذي يتجاوز في العددي من الحالات راتبه الأقصى المذكور!!!....

ظاهرة تحول الجماعة نحو المخاطرة

Risky Shift Phenomenon

الدكتور

جمال عبد الرسول غانم الدباغ*

في بحث سابق بعنوان "اتجاهات المديرين نحو الخطير" منشور في هذه المجلة
الغراء (العدد ١٩٩٨/٦٠) قام الباحث ببيان الضوء على الجوانب المختلفة لتلك
الاتجاهات من حيث أهمية دراستها، وتحذير الخطير وتحسنه، وطبيعتها، وعلاقتها
بالسمات الشخصية، وفيما يليه. ولاستكمال البحث يجد من الضروري الإجابة عن
تساؤل أساسى:

هل ان اتجاهات (الجماعة) نحو المخاطرة مماثلة لاتجاهات (الأفراد)؟
وإذا تكمل البحث السابق بالإجابة عما يتعلق باتجاهات الأفراد، فإن البحث
الحادي يوضح طبيعة اتجاهات الجماعة نحو المخاطرة.

تمهيد

ذكر (Rowe, 1977:172) بأن سلوك الجماعة ينصب على مدخلين أساسين
أووجهات نظر مختلفة إلى حد بعيد:

* أستاذ إدارة الأعمال المساعد في الكلية التقنية الإدارية - بغداد، وعضو مجلس الإدارة/
شركة إعادة التأمين العراقية.

- ١ — ينظر المدخل الأول إلى مظاهر سلوك الجماعات كشيء مختلف عن سلوك الأفراد.
- ٢ — يحاول المدخل الثاني دفع تراكم تفضيلات الفرد مع بناء علاقات الجماعة.

وغالباً ما يكون المدير في مواقف تتطلب إقناع الجماعة بأن يقوموا بأعمال معينة، والسؤال الذي ينبع طرحة: هل إن جمومعات الأفراد تظهر اتجاهات نفسها نحو المخاطرة مثل اتجاهات الأفراد قبل انضمامهم إلى المجموعة؟ أجاب (Dickson, 1987: 23) عن هذا السؤال بأن المعرفة الشائعة تقودنا إلى الاعتقاد بأن عمليات الجماعة ستؤدي إلى مدخل حذر لأية مشكلة محفوفة بالمخاطر، ونحس — غالباً — لدينا نظرة إلى الجماعات أو المجتمعات بكونها بطيبة ومرهقة، ومقاومة للابتکار، ولانسى المقوله المعروفة "إذا كنت تريده عمل شيء فلا تعطيه إلى لجنة"، وهذا يبدو أن الجماعات أقل تحسلاً للمخاطرة من أعضائها الأفراد.

وانفق (Morden, 1993: 466) مع ما أورده (Dickson)، حيث رأى أن الجماعات حذرة عند اتخاذ القرار، فاللجنة — مثلاً — تفهم غالباً بأنها تقدم حلولاً تمثل القاسم المشترك الأصغر الذي يتضمن الوضع الراهن أو في أحسن الأحوال التحرك ليس بعيداً جداً عن بعض التطبيقات الحالية. وتشير بعض الأدلة إلى أن الجماعات في مثل هذه المواقف أكثر ميلاً إلى تحمل المخاطرة، وهذا يتوضّح من خلال مفهوم توزيع المخاطرة إلى حد ما، فإذا كان الفرد مسؤولاًً لوحده عن عمل محفوف بالمخاطر فإنه سيصاب بالإحباط، وأما إذا قامت جماعة باتخاذ القرار فـإن المسؤولية ستتوزع.

وأشارت أبحاث أخرى إلى كل من التحول المخفف للمخاطر أو التحول الخدر اعتماداً على المسألة المعنية، ويمكن للقيم الثقافية السائدة — كما يتضح في عمليات الجماعة — أن تؤثر في تحول الأفراد إلى أي اتجاه يبدو مناسباً. وبالطبع فإننا في هذه الأمثلة ندرس الميل، وبعض الأفراد سيكونون أكثر ميلاً لتحمل المخاطرة من معظم الجماعات، وبعض الجماعات وسيتركبها من نظم قيم الأفراد ستكون أكثر خذلاناً من معظم الأفراد.

وهذا الصدد أيضاً أشار (Miner, 1988: 302-3) أنه بعد المناقشة الجماعية يميل أعضاء الجماعة إلى التحول باتجاه أي من ظواهر المسألة التي يفضلوها — أكثر مخاطرة أو أكثر خذلاً —، ونميل درجة هذا التحول عند الجماعة إلى الارتباط بقوة مع درجة الميل الموجود سابقاً في ذلك الاتجاه، فإذا كان أفراد الجماعة يميلون إلى المخاطرة أصلاً، فإن المناقشة الجماعية تشدد هذه النزعة، وإذا سيدأت الجماعة مناقشاها يخدر فإن تلك المناقشة ستثير الميل نحو الخدر فقط. ومن المؤكّد أنه ليست كافة القرارات الخذلة صحيحة، كما أنه ليست كافة قرارات المخاطرة غير صحيحة، ولكن هناك دليلاً على أن منظمات عديدة دخلت في الانحدار المتعذر إلغاً وأصبحت متورطة في المخاطرات بقدر يجعل الاستراتيجيات البديلة مستحيلة: "تقد وضعوا ببعضهم كله في سلة واحدة"، ويغامرون بهمّور، ويعتقدون بنتيّات بالغة التفاؤل؛ وبالتالي يعانون من نتائج ذلك.

ولقد لاحظ (Dion, et al., 1978: 228) بأن الاندفاع الأكبر في الأبحاث في السنوات الحالية يتعلّق بعمليات الجماعة بالتركيز على اتخاذ القرار جماعياً وتحمّل المخاطرة، وكانت النتيجة المثالية لذلك الأبحاث بأن اسْتعداد الشخص لتحمل المخاطرة يتزايد بعد مشاركته في مناقشة جماعية للمشكّلة، وهذا التغيير يشار إليه

عادة بـ (ظاهرة التحول المحفوف بالمخاطر Risky Shift). وذكر (Byrd, 1974:46) أن هناك حالات ومواضيع وأفراداً مختلفين يجعلون مثل هذه الظاهرة غير عامة وغير شاملة، وأشار (Williams & Heins, 1989: 12) إلى أن هناك أبحاثاً معاصرة توصلت إلى أن الجماعات لا تصرف بهذا الأسلوب دائماً.

ظاهرة التحول المحفوف بالمخاطر

كان (J.A.F. Stoner) أول من طرح هذه الظاهرة سنة ١٩٦١ في رسالته للماجستير من معهد (Massachusetts) الأمريكي للتقنية، حيث ناقش الاعتقاد السائد بأن الجماعة أكثر حذراً من الأفراد، ورأى أن ذلك غير دقيق، فقد اعتبر عدداً من الأفراد لمعرفة آتجاهاتهم نحو المخاطرة، ثم وزع هؤلاء الأفراد إلى مجاميع تضم (٦) أفراد، وكان على الجميع أن تستجيب إلى عدد من الأسئلة بهدف قياس آتجاهاتهم نحو المخاطرة، وقد نوصل إلى أن فرراً المجموعة كان أكثر ميلاً إلى المخاطرة من فرراً للأفراد التي تم قياسها سابقاً، وكان هذا الاستنتاج مناقضاً لاعتقاد أغلب الناس. وتلا هذه الدراسة عدد كبير من الأبحاث حاربت توضيحها.

وحدد (Miner, 1988: 302-3) خطوات نشوء هذه الظاهرة كما يأبي:

- ١ — يفضل الأفراد الاعتباديون القرار بالتجاه المخاطرة ضمن تحولات الجماعة.
- ٢ — يظهر التفاوت أكثر ضمن المجموعة على هذا الموقف الأكثر خطورة.
- ٣ — لا يوجد فرد يتحرّك نحو قرار أكثر خطورة من القرار الذي يفضله أكثر أعضاء الجماعة مخاطرة قبل بداية المناقضة الجماعية، ولذلك فإن التركيب الأصلي للجماعة يعد اعتباراً مهماً.

— معظم الملاحظات في المناقشة تميل إلى تأييد المخاطرة.

وقد طرح الباحثون تفسيرات عديدة لفترة الظاهره يمكن إجمالها بما يأتى:

(Osborn, et al., 1980: 407-8), (Dickson, 1987: 23-4), and (Miller & Catt, 1989: 222)

١— تطرح أثياء عملية المناقشة الجماعية معلومات أكثر حول قرار معين، وهذه المعلومات الإضافية تقود إلى ثقة أكبر، وهذه الثقة المتزايدة تؤدي إلى ميل أكبر نحو تحمل المخاطرة.

٤— تمكن المناقشة الجماعية أعضاء الجماعة أن يصبحوا أكثر اطلاعاً على الحالات التي تم مناقشتها، وهذا الاطلاع المتزايد على المسألة المحفوظة بالمحاضرة يمكن أن يسهم في جعل أعضاء الجماعة أكثر ميلاً للمحاضرة في تلك المسألة.

٤- ت:none المسئولية بين أعضاء الجماعة، وهذا يشجع الميل نحو المخاضة.

٥— إن معظم الناس (كنظرية اجتماعية) يقدرون متتحمل المخاطرة ويظرون إلى متوجب المخاطرة الخدر بشكل أقل إيجابية، وتلك مسألة منحوطة في بعض المجتمعات (الأمريكية مثلاً)، فإذا كانت الحالة هذه فسيكون هناك اتجاه للبعض في المجموعة في محاكاة متتحمل المخاطرة أو على الأقل التظاهر ببعض

الخصائص المميزة لتحمل المخاطرة، وان تفاعل أعضاء الجماعة فيما بينهم سيؤدي إلى قبول الأعضاء الأقل مخاطرة قرارات أكثر مخاطرة للتكيف مع التوقعات التي يراها أعضاء الجماعة الآخرون.

ومن الضروري أن نلاحظ أنه عند حدوث ظاهرة التحول المخفوف بالمخاطر تجد أنها ليست ظاهرة غير حيدة دائمًا، فاحياناً تتطلب بعض المواقف الصعبة حلولاً حريمة غير مختبرة، وعندما يساعد تجمع الأفراد على طرح مدى أوسع من الخيارات — وبعضها ينطوي على مخاطرة — فيتمكن أن يكون ذلك أمراً جيداً.

وتبدو جميع هذه التفسيرات لهذه الظاهرة مقبولة بدهاء، ولكن، بمرور الزمن تناقصت أهمية الفكرة العامة لـ (التحول المخفوف بالمخاطر)، فقد وجد رأن كثيراً مما حدث في عمليات الجماعة كان أكثر من التحول ببساطة باتجاه المزيد من المخاطرة. وفي الحقيقة عند دراسة أسلنة الفرد المقدمة إلى الجامع من قبل (Stoner) وجد هناك دليل على التحول باتجاه الخطر، وفي عدد من الحالات لم يحدث أي تحول عنى الإطلاق.

ودَّكَر (Dickson, 1987: 24) انه نتيجة لذلك ونتيجة لدراسات أخرى فإن معظم الناس يفضلون التحدث وفقاً للتحول الاختيار أكثر من التحول المخفوف بالمخاطر، ويعکن النظر إلى تحول الاختيار بأسلوبين:

- ١ — آراء عملية الجماعة، هناك إمكانية وجود أعضاء في الجماعة يراقبون الاتجاهات المهيمنة التي يحملها آخرون، وهؤلاء هم أناس يحتاجون إلى من يرشدتهم إلى ما يفكرون به بأنفسهم، فإذا كان الاتجاه المهيمن تحذب المخاطرة فإذا سيسرون بذلك الاتجاه، وسيتحركون — بشكل مماثل — باتجاه تحمل المخاطرة إذا أدركوا أن ذلك هو الاتجاه المهيمن.

٢ - سيكون تحول الاختيار في الحقيقة ناجحاً عن قواعد السلوك الاجتماعي، إذ عندما تكون هناك قواعد للسلوك مقبولة اجتماعياً أو داخل المنظمة يدركها أعضاء الجماعة فيمكن حينذاك أن تكون هناك حركة بالاتجاه تلك القواعد، وإن الناس لا يرعبون في أن يكونوا بعيدين جداً عما يدعونه مقبولاً، وهذا ما يتضمن التحولات في كلا الاتجاهين، فبعض الذين يبدؤون بنظرية المخاطرة يتحرّكون بالاتجاه أن يكونوا أكثر حذرًا، بينما أولئك الذين يبدأون حذرين سيسيرّون بالاتجاه الآخر، ويحاولون أجمعين أن يكون ضمن قواعد السلوك المدركة، وسيكون هناك آخرون سيفرون حيشما كانوا عند بداية عملية الجماعة.

References

1. Byrd, R.E., (1974). *A Guide to Personal Risk Taking*, (New York: AMACOM).
2. Dickson, G.C.A., (1987). *Risk Analysis*, (Glasgow: The Institute of Risk Management).
3. Dion, K.L.; Baron, R.S. & Miller, N., (1978). *Why Do Groups Make Riskier Decision Than Individuals?* In Leonard Berkowitz (Ed.), *Group Processes*. (new York: Academic Press).
4. Miller, D.S. & Catt, S. E., (1989). *Human Relations: A Contemporary Approach*, (Boston: Richard D. Irwin).
5. Miner, J. B., (1988). *Organizational Behavior*, (New York: Random House Inc.).
6. Morden, T., (1993). *Business Strategy and Planning*, (London: McGraw-Hill).
7. Osborn, R.N.; Hunt, J.G. & Jauch, I. R., (1980). *Organizational Theory*, (New York: John Wiley & Sons).
8. Rowe, W.D., (1977). *An Anatomy of Risk*, (New York: John Wiley & Sons).
9. Williams, C. A. & Heins, R.M., (1989). *Risk Management and Insurance*, 6th ed., (Singapore: McGraw-Hill).

الفساد

أشكاله - أسبابه - وأثاره السلبية

زياد عربية

المقدمة:

ظهرت في العقد الأخير من القرن العشرين العديد من الأبحاث والدراسات التي تناولت ظاهرة الفساد بالدراسة والتحليل، قدم فيها الباحثون عرضاً لصور الفساد وأسبابه وأثاره السلبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية ومنها العربية.

والفساد ليس ظاهرة محلية وإنما هو ظاهرة عالمية تعاني من آثاره الدول المتقدمة والنامية على السواء، وهو في الدول النامية أشد ضرراً. ومع تقسيم هذه الظاهرة على المستوى الدولي كان لابد من التعاون بين مختلف الأطراف لمكافحة هذه الظاهرة السلبية؛ وإبداء قدر أكبر من الاهتمام بإعادة النظر في الترتيبات الحالية لواجهة الفساد، ووضع استراتيجيات يتم تحديدها باستمرار لضمان مواجهة المشكلات الناجمة عن كل صور الفساد المعاصرة.

وسنحاول في هذا المقال تسليط الضوء على مظاهر الفساد وأسبابه وأثاره الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية ومنها العربية.

أولاً - تعريف الفساد:

الفساد مصطلح له معان١ عديدة، وبده التعامل السليم مع هذه المسألة هو تقسيمها وتحليلها إلى عناصرها الكثيرة، وفي أوسع صورة، يمكن القول بأن الفساد

هو سوء استخدام المنصب العام لغايات شخصية، وتتضمن قائمة الفساد على سبيل المثال لا الحصر، الرشوة، والابتزاز، واستغلال النفوذ والمسؤولية، والاحتيال، والاحتلاس، واستغلال "مال التعجيل" وهو مثال الذي يدفع لموظفي الحكومة لتعجيل النظر في أمر خاص يقع ضمن نطاق اختصاصهم بقضاء أمر معين. وعلى الرغم من أن كثير من الناس يتزرون إلى اعتبار الفساد خطيئة حكومية، إلا أن الفساد موجود في القطاع الخاص أيضاً، بل إن القطاع الخاص متورط إلى حد كبير في معظم أشكال الفساد الحكومي^(١).

والفساد وفقاً لتعريف الأمم المتحدة: هو سوء استعمال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاص^(٢). ويتردّج الفساد من الرشوة إلى عمليات غسل الأموال وأنشطة الجريمة المنظمة وأنشطة المافيا.

ويعرف البنك الدولي الفساد بأنه استغلال المنصب العام بغرض تحقيق مكاسب شخصية^(٣). "The abuse of public office for private gains".
والممنصب العام — كما عرفه القانون الدولي — هو منصب ثقة يتطلب العمل بما يقتضيه الصالح العام.

ثانياً — أشكال الفساد:

يأخذ الفساد أشكالاً متعددة يأتي في مقدمتها:

^(١) Robert Klitgaard, International Cooperation Against Corruption, Finance and Development, March 1998, P.3.

^(٢) تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٧، الدولة في عالم متغير، البنك الدولي: واشنطن، ترجمة مؤسسة الأهرام، القاهرة، ص ٥٥.

^(٣) المصدر نفسه، ص ١١٢.

- ١ — استغلال المُنْصَب العام: يلْحِظُ أصحاب المناصب الرفيعة والعلياً في الدول النامية إلى استغلال مناصبهم لتحقيق مكاسب مادية، وفي سبيل تحقيق هذه المكاسب يصرّفون حل اهتمامهم إلى البحث عن طرق وأساليب تمكنهم من زيادة حجم ثرواتهم الخاصة، على حساب الاهتمام ببرامج التنمية وتحقيق قدر من الرفاه الاجتماعي لمواطني دولهم.
- ٢ — الاعتداء على المال العام: غالباً ما يقوم بهذا السلوك الفاسد السياسيون والمسؤولون الحكوميون، كسحب قروض من البنوك المملوكة للدولة بفوائد منخفضة، وتسهيل حصول رجال الأعمال من القطاع الخاص على قروض بفوائد منخفضة وبدون ضمانات مقابل حصولهم على جزء من الفرض على سبيل الرشوة أو العمولة، والاستيلاء على بعض الممتلكات العامة عن طريق التزوير في الأوراق الرسمية أو استئجارها لفترة زمنية طويلة بثمن زهيد.
- ٣ — التهرب الضريبي والجمركي: ويقوم بذلك هذا السلوك الفاسد رجال الأعمال من القطاع الخاص، فهو لا بدّ أن يدفعون الرشاوى لمسؤولين حكوميين بغية حصولهم على تخفيض ضريبي أو إعفاء ضريبي لفترة طويلة نسبياً، أو تخفيض الرسوم الجمركية أو إعفائهم من دفع الرسوم وفق استثناء أو تلاعب على القوانين.
- ٤ — الرشوة المخنية والنولية: هذا النوع من الرشوة يدفع لكتاب المسؤولين في الدول النامية، فالحكومات تقوم بشراء مواد ومستلزمات من السوق المحلية بكثارات كبيرة وتطرح عدداً من المشاريع لتنفيذها من قبل القطاع الخاص وذلك عبر مناقصات يتقدم بها القطاع الخاص المخني، والتنافس على مثل هذه المناقصات يدفع بالقطاع الخاص لدفع رشوة لبعض المسؤولين الحكوميين للحصول على مثل هذه المناقصات، ويتربّ على مثل هذا السلوك الفاسد للمؤسّر المسؤول الحكومي زيادة في

أسعار المواد والسلع الموردة وزيادة في القيمة الإجمالية للمشاريع الاقتصادية والخدمة المتوسطة والكبيرة، حيث يقوم القطاع الحاصل بإضافة الرشاوى والعمولات إلى التكاليف مما يؤدي إلى تحويل الدولة لخسائر إضافية تصل إلى ٥٢٥% من قيمة العقود والمشاريع.

أما فيما يتعلق بالرسوة الذاتية فتدفع لقاء قيام حكومة في دولة من الدول النامية بشراء معدات ومستلزمات وتجهيزات تحتاجها من شركة أجنبية دون أخرى، وهو جمب اتفاق تعهد بموجبها الشركة الموردة بدفع عمولة أو نسبة مئوية مقابل حصتها على عقد تنفيذ أو توريد ما تطلبها تلك الحكومات من تجهيزات أو مستلزمات.

٥ — تهريب الأموال: يقوم المسؤولون الحكوميون في الدول النامية بتهريب الأموال التي حصلوا عليها بطرق غير قانونية وغير شرعية إلى الدول الأجنبية، ويرى هؤلاء المسؤولين هذا السلوك الفاسد بأنه ضرورة تفرضها الأوضاع السياسية المتقلبة باستمرار في الدول النامية، فهو من وجهة نظرهم تأميم لهم في حال استبعادهم من السلطة مستقبلاً.

٦ — وبالإضافة إلى ما ذكرنا يقوم أصحاب المناصب الرفيعة في الدول النامية بتحويل جزء لا يستهان به من المعونات والمساعدات والقروض التي تقدمها الدول الغربية المانحة للمعونات الاقتصادية هدف تمويل عملية التنمية في تلك الدول إلى حسابات مصرافية خارجية، وهذا الاحتلال هو من أسوأ أنواع الاحتكارات نظراً لضرره المضاعف على اقتصادات الدول النامية.

ثالثاً — أسباب الفساد ودوافعه:

الفساد ليس ظاهرة حديثة، ولا هو متصر على البلدان النامية دون المتقدمة، ومن غير الممكن معرفة مدى انتشار الفساد بشكّل دقيق في منتصفه ومقارنته

بآخرى، وإنما يتم ذلك في الغالب بشكل تقريري، فمعظم أعمال الفساد تتم بسرية، ونادرًا ما يتم الكشف عن مثل هذه العمليات وخاصة منها تلك التي تتم في الأوساط الرسمية العليا (فساد القمة)، فهذه الأوساط تشكل فيما بينها شبكة تقوم من خلالها بأعمال الفساد وتحيط أعمالها بالسرية التامة ونادرًا ما يتم كشفها أو معرفة تفاصيلها.

وتحتفل الأسباب التي تؤدي إلى نمو الفساد وانتشاره في البلدان النامية ومنها الدول العربية عنها في الدول المتقدمة، فالعوامل التي تساعد على نموه في الدول النامية تختلف إلى حد كبير عن العوامل المساعدة على نموه في الدول المتقدمة، إلا أن طرق ممارسة الفساد متاشاجهة إلى حد كبير، ويمكن إيجاز أسباب نمو وتفشي ظاهرة الفساد في الدول النامية ومنها العربية وبالتالي:

١ - تمنع المسؤولين الحكوميين (العموميين) حرية واسعة في الصرف ويقليل من الخضوع للمساءلة، فهو لا يمتلك معاييرهم لتحقيق مكانة بشخصية عن طريق قبول الرشاوى من الشركات (القطاع الخاص) أو المواطنين تطهير حصوهم على امتيازات واستثناءات.

٢ - إن الدافع وراء سلوك المسؤولين الحكوميين الفاسد هو الحصول على ريع مادي، ويساعدهم على تحقيق هذا الريع غير القانوني الدخول الحكومي والقيود والقوانين التي تضعها حكومة على، ومن الأمثلة على ذلك فيورد التجارة (الرسوم الجمركية، حصص الاستيراد، قائمة المسموح والممنوع استيراده، إلخ) والسياسات الصناعية القائمة على المحسوبية والعلاقات الشخصية مثل (الإعارات

والاستقطاعات الضريبية) وتعدد قواعد تحديد سعر الصرف، وخطط توزيع النقد الأجنبي، وتوفير القروض تحت رقابة حكومية^(٤).

٣ — يتفشى الفساد في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقال، ولا يرجع ذلك إلى اختلاف شعوب هذه البلدان عن الشعوب في غيرها، وإنما لأن الظروف مهيئة لذلك، فالمحافر على اكتساب الدخل قوي للغاية، ويفاقم بفعل الفقر ومرتبات الموظفين المتخفضة والمتناقصة، وعلاوة على ذلك فإن المخاطر من كافة الأنواع (المرض، الإصابات، البطالة) مرتفعة في البلدان النامية، والناس يفتقدون عموماً الكثير من آليات توزيع المخاطر (بما في ذلك التأمين وسوق العمل جيدة التنظيم) المتاحة في البلاد الأكثر تقدماً وتراء^(٥).

٤ — ولطبيعة المجتمع وبروز أهمية العلاقات الشخصية في الحياة الاجتماعية، أثر كبير في الفساد في الدول النامية، وفيما يرى الأوروبيون أن المحاباة والمحسوبة هي نوع من الفساد، فإن الكثيرون في الدول النامية لا يرون ذلك، ويتساءلون كيف يستطيع شخص من فئة اجتماعية معينة، متخلصة أو متأخرة أن يتحقق بالمنافسين له من فئة اجتماعية أخرى إذا لم يجد عوناً له أو ظهيراً بين الذين يتمسون إلى نفس الفئة الاجتماعية أو الذين تربطهم به صلة فرانية أو نسب^(٦).

٥ — بالإضافة إلى ذلك، وإن كثيراً من المجتمعات الدول النامية تضم أقليات ثقافية وعرقية ترى نفسها مظلومة وليس لها حظوظ فيما يتعلق بمحالات الإدارة

^(٤)Paolo Mauro, Corruption: Causes, Consequences, and Agenda for further research, Finance and Development, March 1998, P. 11.

^(٥) عطية حسين أفندي، "النماذج غير الأخلاقية في الإدارة العامة" ورقة قدمت إلى ندوة الفساد والتنمية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٥٦.

^(٦) المصدر نفسه، ص ٥٧.

العامة المختلفة، ومثل هذه الأقليات ربما تلجأ إلى ممارسة أسلوب الفساد لأنها تمثل في رأيها الوسيلة الوحيدة ل الحصول على الخدمات التي تحتاجها من أحجمها الإدارة العامة⁽⁷⁾.

- ٦ — استحداث أو إلغاء قوانين أو سياسات تتحقق عن طريقها مكاسب مباشرة للمسؤولين في الجهاز الحكومي.
- ٧ — احتفاظ الدولة بثروة هائلة — مشارف ومتسلقات وموارد طبيعية — وإضفاء المشروعية على سلطتها على مشروعات الأعمال، حتى ولو كانت خاصة، مما يعطي المسؤولين الحكوميين سلطات استثنائية، وفرصاً كثيرة للتغمس الرشوة، ونطاقاً واسعاً لنهب الثروات العامة⁽⁸⁾.
- ٨ — يؤدي ضعف المجتمع المدني وتمثيل دور مؤسساته في كثير من الدول النامية — الأحزاب السياسية وجماعات المصالح والتنظيمات الاجتماعية المختلفة — إلى غياب قوة المراقبة المهمة في هذه المجتمعات، مما يساعد على تفشي ظاهرة الفساد واستمرار نوّها.
- ٩ — انخفاض الأجر الرسمي للموظفين الحكوميين يغرى بالفساد، والذي بدوره يمثل في غالبية الدول النامية ومنها الدول العربية المحافر الرئيسي للبقاء والتمسك بالخدمة العامة في مؤسسات الدولة المختلفة.

⁽⁷⁾ المصدر نفسه، ص ٥٧.

⁽⁸⁾ تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٦ "من الخطة إلى السوق" البنك الدولي، واثنتين، ترجمة مؤسسة الأهرام، القاهرة، ص ١٢٤.

- ١٠ — انخفاض المحاطر المترتبة على الانغماس في سلوك فاسد، فالعقوبة المخصوص عليها في قوانين عانية الدول النامية لا تشكل رادعاً عن ارتكاب الأفعال الفاسدة.
- ١١ — هناك عوامل أخرى تتعلق بالإدارة ذاتها فانعدام أو ضعف الأخلاقيات الوظيفية للعمل الحكومي، وغياب مفهوم المساءلة العامة والمسؤولية، كلها تؤدي إلى الفساد ومحده له.
- ١٢ — من العوامل أيضاً التي يمكن القول بأنها تجيء الدول النامية أو بعضاً منها للفساد، أن هناك أعداداً كبيرة تعمل في القطاع الحكومي والعام الذي له أثر كبير على حياة المجتمع فيما يتعلق بتوزيع السنن والخدمات، وكلما كبر حجم القطاع العام واتسعت مجالات عمله وتخصصه ارداد الميل نحو الفساد، وهذا يؤدي إلى بذروقراطية ذات توجهات تعنى بالتوزيع لا بالإنتاج.
- ١٣ — تغير نظرية المجتمع للأشخاص الذين يقومون بأعمال الفساد من رشوة واحتلاس واحتياط وحب المال العام والخاص.
- ١٤ — أدى التغاضي عن معاقبة كبار المسؤولين المتهمين بالفساد واستغلال المنصب العام إلى إهيار منضومة القيم الأخلاقية في تلك الدول.
- ١٥ — أدى هذا التغاضي وانتشار الفساد على نطاق واسع، إلى استخفاف أفراد المجتمع بالقوانين المعمول بها في مختلف الحالات الخيرية والتنظيمية، وإلى تغيير النظرة العامة لشرعية الأنظمة الحاكمة في تلك الدول.

١٦ - يتغشى الفساد أيضاً عندما تتوفر لكيان الموظفين ورجال السياسة حصانة تحميهم من الملاحقة^(٣) والخاضوع للمساءلة.

رابعاً - الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد:

تحدثا فيما سبق عرضه عن صور ومظاهر الفساد وعن أسبابه ودوافعه، وكان من الطبيعي أن يكون لانتشار هذا السلوك الفاسد والمدمر آثاراً سلبية على بمحمل الأوصاع الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية، وهي آثار تبدى على المدى المتوسط، وعمرها هذه الآثار وانعكاسها السلبية على اقتصادات تلك الدول يخلق وعيًّا لدى شعوب الدول النامية ويخضر القوى المخلفة في المجتمع على محاربة هذه الظاهرة ومعاقبة رموزها، وتمكن تسجيل ورصد الآثار التالية:

١ - يؤثر الفساد على أداء القطاعات الاقتصادية ويخلق أبعاداً اجتماعية لا يستهان بها، وقد أظهرت الأبحاث في هذا المجال أنه يضعف النمو الاقتصادي، حيث يؤثر على استقرار وملائمة مناخ الاستثمار ويزيد من تكلفة المشاريع ويهدد نقل التقنية، ويضعف الأثر الإيجابي لحوافر الاستثمار بالنسبة للمشاريع الخالية والأجنبية وخاصة عندما تطلب الرشاوى من أصحاب المشاريع تسهيل قبول مشاريعهم، أو يطلب الموظفون المرتشيون نصيباً من عائد الاستثمار، وفي هذا الصدد يعتبر الفساد ضريبة ذات طبيعة ضارة ويشكل حاص معيقه للاستثمار، ويزيد من حدة المشكلة؛ الطبيعة السرية للرشوة وعدم التأكد مما إذا كان الموظفون الذين يتلقون الرشاوى سينفذون دورهم في الصفقة أم لا، ومع ازدياد الفساد يقوم

^(٣) جريبي بوب وفرانك فوجل: "لكي تصبح أجهزة الفساد أكثر فعالية"، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد ٢، يونيو ٢٠٠٠، ص. ٦.

المستثمرون بإضافة المدفوعات الناجمة عن الرشاوى والعمولات إلى التكاليف مما يرفع الكلفة الاجتماعية للمشروعات ويُنْفِض العائد على الاستثمار^(١٠).

٢ — يؤدي الفساد إلى إضعاف جودة البنية الأساسية والخدمات العامة، ويدفع ذوي النفوذ الضعيفة للسعى إلى الربح غير المشروع عن طريق الرشاوى بدلاً من المشاركة في الأنشطة الإنتاجية، ويحد من قدرة الدولة على زيادة الإيرادات، ويفضي إلى معدلات ضريبة متزايدة تجني من عدد متناقص من دافعي الضرائب، ويقلل ذلك بدوره من قدرة الدولة على توفير الخدمات العامة الأساسية، كما يضعف من شرعية الدولة وسلطتها^(١١).

٣ — إضافة إلى ذلك يقوم الفساد بتغيير تركيبة عناصر الإنفاق الحكومي، إذ يهدى السياسيون والمسؤولون المرشون موارد عامة أكثر على البنود التي يسهل احتراز رشاوى كبيرة منها مع الاحتفاظ بسريتها، ويلاحظ أن الأجهزة الحكومية التي يتنتشر فيها الفساد تتفق أقل على الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة، وتتجه إلى الإنفاق بشكل أكبر على مجالات الاستثمار المفتوحة للرشوة^(١٢).

٤ — ترفع الرشوة من تكاليف الصفقات وعدم الثيق في الاقتصاد.

٥ — يضعف الفساد من شرعية الدولة، ويمهد لظهور اضطرابات وقليل تهدد الأمن والاستقرار السياسي في الدول النامية.

^(١٠) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "الفساد: آثاره الاجتماعية والاقتصادية وسبل مكافحته"، سلسلة الحالات المركبة، السنة الثانية إصدار/ ١٩٩٩، الكويت ص.٢.

^(١١) المصدر نفسه، ص.٣.

^(١٢) المصدر نفسه، ص.٤.

- ٦ — يؤثر الفساد على روح المبادرة والابتكار ويضعف جهود إقامة مشاريع استثمارية جديدة.
- ٧ — تلطوي الرسوة على ظلم، إذ أنها تفرض ضريبة نازلية تكون ثقيلة الأثر بشكل خاص عنى التجارة والأنشطة الخدمية التي تضطّلّع بما المنشآت الصغيرة.
- ٨ — يقود الفساد إلى التشكيك في فعالية القانون وفي قيم الثقة والأمانة إلى جانب تهدئة للمصلحة العامة من خلال إسهامه في حلق نسق قيمي تعكسه مجموعة من العناصر الفاسدة أو ما يسمى Public bads وهو ما يؤدي إلى ترسّيخ مجموعة من السلوكيات السلبية.
- ٩ — وعلى صعيد آخر يؤثر الفساد على كل من العدالة التوزيعية والفعالية الاقتصادية بظواهراً لارتباطه بإعادة توزيع أو تخصيص بعض السبع والخدمات، حيث يسهم الفساد في إعادة تخصيص الثروات لصالح الأكابر قوية من يحتكرون السلطة^(١٢).
- ١٠ — تبدى أهم مخاطر الفساد في تغييرها للمحافز والدوافع السلوكية بحيث تسود أنواع من الأنشطة غير الإنتاجية الساعية إلى الربح السريع إلى جانب إهانة جانب من الطاقات الإنتاجية الخدمية من خلال جهود ملاحقة ومتابعة الفساد التي تستأثر بجانب كبير من الموارد^(١٣).

^(١٢) Sheryle W. Gray and Daniel Kaufmanns, Corruption and Development, Finance and Development, March 1998, P.8.

^(١٣) هدى متkickis, "الشروط السياسية للتنمية — خبرة دول الجنوب"، ورقة قدمت إلى ندوة الفساد والتنمية، مركز دراسات الدول النامية، القاهرة، ١٩٩٩، هـ ٣٠.

١١ — يزيد الفساد من سلطة الأثرياء ويوسع الفجوة بين الطبقات، ويؤثر سلباً على الشريحة الفقيرة من المجتمع ويزيد من نسبة المهمشين سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.

خامساً — الخلاصة والاستنتاجات:

عرضنا في الصفحات السابقة لأشكال الفساد وأسبابه وآثاره ولستا بوضوح حجم الانعكاسات السلبية للفساد على المسار التنموي في الدول النامية ومنها العربية، فالفساد يضعف النمو الاقتصادي حيث يؤثر على استقرار وملاءمة مناخ الاستثمار ويزيد من تكلفة المشاريع ويهدد نقل التقنية، ويضعف الأسس الإيجابي لخواص الاستثمار بالنسبة للمشاريع المحلية والأجنبية، ويؤثر على كل من العدالة التوزيعية والفعالية الاقتصادية نظراً لارتباطه بإعادة توزيع أو تخصيص بعض السلع والخدمات، حيث يسهم الفساد في إعادة تخصيص الثروات لصالح الأكثر فقرة من يتحكمون بالسلطة، كما أن الفساد يعمل ضد الديقراطية لأنه يزيد من منفعة ونفوذ الأثرياء ويوسع الفجوة بين الطبقات، كما أنه يؤذى الشرائح الفقيرة من المجتمع ويزيد من نسبة المهمشين سياسياً واقتصادياً واجتماعياً إلى جانب تشويهه للسياسات العامة وتقييده للموارد، ويضعف الفساد من شرعية الدولة ويهدم الاستقرار السياسي والأمني، مما يستدعي العمل على إيجاد حلول ناجعة لخواص هذه الظاهرة التي تستنزف موارد هامة في تلك الدول عكس أن توجهه إلى الاستثمار في قطاعات مختلفة تعزز مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إن مكافحة الفساد باعتباره أحد معوقات التنمية يتطلب توفير إرادة سياسية من قبل صانعي القرار الراغبين في الإصلاح ومنح هامش من الحرية لمؤسسات المجتمع المدني للقيام بدور فاعل ومؤثر ومساند للجهود التي تبذلها الحكومات

والرامية إلى شمارنة الفساد بمحفل أشكاله ومظاهره، كما يتطلب تحفية النسخ المناسب بلجذب الاستثمارات الخارجية التي ترى في الفساد عيناً إضافياً، خاصة وأن تدفق الاستثمارات الخارجية على الدول النامية يساهم في دفع عجلة التنمية وفي كسر احتكار التقنيات الحيوانية والتكنولوجيا والمادية وغير المادية كالمهارات الإدارية والتقديرية.

إن استمرار تنامي الفساد في الدول النامية ومنها العربية ستكون له انعكاسات غير مرئية على اقتصادات هذه الدول، خاصة بعد التحول الكبير الذي حطأ على مواقف المجتمع الدولي من الفساد بمحفل صوره وأشكاله، فهذه الدول إن لم تخد من تنامي الفساد فإن مصيرها التهميش في الاقتصاد العالمي، وربما يوفر الفساد الفرصة لأطراف خارجية للتدخل في السياسات الداخلية والخارجية لهذه الدول، وسيحرم هذه الدول من المساعدات والقروض الخارجية، وسيعمق تفريز برامج الإصلاح الاقتصادي والسياسي.



سياسات التثبيت والتجمیع المیکلی فی الدول العربیة

الدكتور

مصطفی عبید الله الكفری

تودي الصدمات الاقتصادية السلبية إلى ظهور احتلالات في الاقتصادات الكلية وعجز لا يمكن استمراره في ميزان المعاملات الخارجية فضلاً عن الاحلالات المالية، والمعالجة تتم عن طريق التثبيت. وتعني عملية التثبيت التي استخدمت كثيراً في الأدبيات الاقتصادية لصدقون النقد الدولي وابنك الدولي للإنشاء والتعمير خلال العقد الماضي، ضرورة تصحيح الاحلالات المالية إن كانت منعكسة في التضخم الداخلي (الظاهر أو المكتوب) أو في عجز القطاع الخارجي أو في كنهما معاً، كما هي الحال عادة، وكثيراً ما تصبح مشكلة ميزان المدفوعات واضحة من خلال مظهرها النقدي، كما يعكس في الموجودات الخارجية الصافية للنظام المصري، وتشمل الوسائل الاعتبادية المستخدمة خل المشكلة تدابير متعلقة بسياسة النقدية وسياسة الميزانية، مع تركيز الانتباه على حجم الاحتلال في القطاع الخارجي أكثر منه على تركيبه، وقدرت سياسات التثبيت إلى استعادة التوازن في الاقتصادات الكلية من خلال السياسات النقدية والمالية وتلوك المتعلقة بأسعار الصرف والمدخل⁽¹⁾.

أما عملية التصحيح المیکلی فهي تعنى الحالات التي يكون فيها الاقتصاد بحاجة إلى تجاوز مرحلة تغيير النمط العام لتدفقات الطلب والعرض القائمة، وهذا يتطلب دعم إرادة السياسة الاقتصادية الكلية وأسعار الصرف بتدابير سياسة عامة

تناول الاقتصاد بكلته أو تكون ذات طابع قطاعي، وذلك سعياً إلى تخصيص الموارد بشكل أفضل وتحسين فاعلية استخدامها. وتشمل تدابير التصحيحات الهيكيلية عادةً إجراءات للتدخل في ميادين عديدة منها على سبيل المثال عندما تقوم الحكومة بتحديد أسعار المنتجات الرئيسية (أسعار الطاقة أو الغذاء أو أهم المحاصيل المعدهدة لتصديرها) أو تحديد أسعار الخدمات، وتخصيص نفقات القطاع العام، ونمط استثمارات الفطاع العام، ودور القطاع الخاص، وإدارة مؤسسات الأعمال التابعة للقطاع العام، والإصلاحات الخاصة بتحرير التبادل التجاري والرسوم الجمركية^(٣).

١ - أهداف عملية التصحيح وإعادة الهيكلة:

و الغرض من عملية التصحيح وإعادة الهيكلة معالجة انتلالات اقتصادية أكثر عمقاً كالمتى تراكم، خلال فترة من الزمن، نتيجة سياسات داخلية معينة أو خدمات خارجية المنشأ (كتغيرات شديدة في معدلات التبادل التجاري، كما في حال ارتفاع أسعار الطاقة أو ضعف في الملاعة المالية أو تقلص في الأسواق الخارجية) أو خدمات داخلية المنشأ (كتغير النظام السياسي) وتتضمن عملية التصحيح مجموعة كبيرة من إجراءات السياسة الاقتصادية، ومنها تدابير السيطرة على الطلب المحلي وأخرى لاحتذاب الموارد المتاحة نحو قطاع السلع القابلة للتبادل أو القطاع النسخه نحو الصدير.

ومن بين الأهداف الحامة لتصحيح الهيكلية تحسين كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية المحدودة، وبخاصة النقد الأجنبي ومصادر الطاقة ورأس المال، وترتبط مسألة الكفاءة بالتسخير الملائم لعناصر الإنتاج ولكنها أشمل من ذلك. (على سبيل المثال، فإن الكفاءة في استخدام الاستثمارات العامة والجهود الحكومية لتشجيع تمية الموارد البشرية والتغيرات التكنولوجية يمكن أن تشكل عناصر هامة

في تحسين استجابة الاقتصاد لعملية النمو، وذلك بصرف النظر عن وجود تشوهات حادة في الأسعار^(٣).

وهكذا فإن سياسات التصحيف الهيكلكي تتعلق بالعوامل التي تؤثر في القرارات الخاصة بالإنتاج والتبادل والتوزيع والاستهلاك. مع العلم أن بعض الاقتصاديين يرى أن سياسات التثبيت وسياسات التصحيف الهيكلكي تداخلون كمنها الأخرى.

٤ - كيف تطبق الدول العربية التصحيف وإعادة الهيكلة؟

وفي سياق إعادة الهيكلة والتصحيح الاقتصادي نستطيع أن نميز بين ثلاث مجموعات من الدول العربية^(٤).

المجموعة الأولى — ونضم الدول العربية المصدرة للنفط مثل الكويت ولبيما وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، وعلى دول هذه المجموعة أن تواجه الآثار المترتبة على تقلبات أسعار النفط، لذلك فإن التصحيف ضروري في أتجاهين:

آ — المحافظة على سياسة تنويع القاعدة الإنتاجية التي بدأ تطبيقها في منتصف السبعينيات بما يقلل من اعتمادها الكبير على النفط.

ب — القيام بالترتيبات اللازمة لمواجهة الارتفاع من وضع كان فيه دخلها من عوائد النفط يبلغ مائتي مليار من الدولارات إلى وضع انخفضت فيه العوائد إلى أقل من ستين مليار دولار.

ونتيجة لذلك تواجه دول هذه المجموعة عجزاً محسوساً في الميزانية الحكومية وفي ميزان المعاملات الجارية لذلك عليها أن تعمل على تحفيض العجز في الميزانية الحكومية وفي ميزان المعاملات الجارية إلى المستوى الذي يمكن احتماله.

المجموعة الثانية — وتضم الدول العربية متوسطة الدخل مثل الجزائر ومصر والأردن ولبنان وسوريا وتونس. ودول هذه المجموعة ليست متحاسنة تماماً، حيث نلاحظ فوارق كبيرة بين بنداتها من حيث حجم السكان أو عوائد النفط أو مستوى دخال الفرد. ويتراوح حجم السكان بين أقل من ٤ ملايين نسمة وأكثر من ٥٠ مليون نسمة. كذلك يتراوح متوسط دخل الفرد بين أقل من ٨٠٠ دولار سنوياً في بعضها وأكثر من ١٥٠٠ دولار سنوياً في البعض الآخر. إلا أن دول هذه المجموعة تشتهر بعدد من الخصائص تبرر اعتبارها مجموعة واحدة. فهي تكمل بقاعدتها إنتاجية متعددة نسبياً كما أنها تحمل مؤسسات مالية واقتصادية متضورة إلى حد ما.

تراجم دول هذه المجموعة ظروف اقتصادية على درجة كبيرة من الصعوبة، وخاصة الآثار السلبية الناجمة عن تراجع أسعار النفط وتراجع تحويلات العاملين في دول النفط. وكذلك الصعوبات الناشئة عن الظروف غير المواتية والتي تسود الاقتصاد العالمي، وبخاصة كساد أسواق المواد الأولية وتدحرج شرط التبادل التجاري. الأمر الذي أدى إلى تزايد عبء خدمتها. كما رافق ذلك عجز في الميزانات الحكومية. فلجانات الحكومات إلى غobel العجز عن طريق الاقتراض من المصارف، وأدى ذلك إلى تزايد كمية النقد المتداول مما أدى إلى ارتفاع كبير في معدلات التضخم والبالغة في أسعار الصرف، بالإضافة إلى ذلك تعاني دول هذه المجموعة من احتلالات هيكلية تتمثل في تشهات الأسعار والخفاض إنتاجية العمل ورأس المال وضعف الكفاءة في القطاع العام الذي يسيطر على نسبة كبيرة من النشاط الاقتصادي.

المجموعة الثالثة — وتضم الدول العربية منخفضة الدخل مثل موريانا والصومال والسودان واليمن. وتعتبر مسألة إعادة الهيكلة والتصحیح في دول هذه

المجموعة أكثر تعقيداً منها في أجموعتين السابقتين، فهي تعتمد اعتماداً كبيراً على سعة واحة أو عدد محدود جداً من السلع ومن ثم فهي أكثر تعرضاً للصدمات الخارجية، وهي تعاني من مدبات خارجية ثقيلة وحجم من عبء خدمة الديون الخارجية لا يتناسب مع قدرها الاقتصادية. يضاف إلى ذلك العجز المزمن في الميزانية الحكومية والميزان التجاري وميزان المدفوعات ومعدلات تضخم مرتفعة جداً، كما أن دول هذه المجموعة تعاني من ضعف في البنية التحتية والمؤسسات المالية والاقتصادية والخواص متوسط دخل الفرد فيها.

٣ - هل يتم القضاء على الاختلالات الكلية والهيكلية في الاقتصادات العربية؟

تستهدف إعادة الهيكلة والتصححات في اقتصادات الدول العربية القضاء على الاختلالات الكلية والهيكلية في الاقتصادات العربية. بعد أن أصبحت هذه الاختلالات متشرة وعميقة بحيث أصبح من الضروري مواجهتها جميراً وفي نفس الوقت^(٢).

وتبدأ عملية معالجة الاختلالات الكلية في الاقتصادات العربية بتصحيح الاختلالات الحاصلة في أسعار الصرف وأسعار الفائدة، وإزالة العجز في الميزانية الحكومية، ففي أغلب البلدان العربية نجد أن أسعار الصرف تتطوي على نسبة كبيرة من المغالاة، كما أنها لا تتغير تبعاً للتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الوطني. وتعتبر المغالاة في أسعار الصرف المسؤولة إلى حد كبير عن ضياع القدرة التنافسية في الأسواق العالمية. وهي في نفس الوقت تشجع على الاستيراد ونعرقل القدرة على التصدير. كما أن أسعار الفائدة في الدول العربية تتحدد عند مستويات منخفضة ولا تعكس الندرة النسبية لرأس المال ولا معدلات التضخم، ومن ثم فإن أسعار

الفائدة الاسمية تطوي في الواقع عن أسعار فائدة حقيقة سلبية، الأمر الذي يؤدي إلى الإسراف في الاستثمارات ذات الكثافة الرأسمالية العالية كما يضعف المخفر على الأدخار. ولاشك أن احتمام أسعار الفائدة الحقيقة السالبة مع المعالاة في أسعار الصرف بما المسؤول الحقيقي عن هروب رؤوس الأموال للخارج مما يزيد من الاختلال في سيزان المدفوعات وينحرم السودان المعنية من هذه الموارد النادرة. كما أن العجز في الموارد الحكومية في البلدان العربية مسؤول عن الضغوط التضخيمية المزمنة مما يشهو آلية الأسعار ويضعف القدرة التنافسية ويفرض عبأ ثقيلاً على أصحاب الدخول المنخفضة.

لقد ارتفع عدد الدول العربية التي أصبحت لديها القناعة بأهمية سياسات التصحيح وإعادة الهيكلة وضرورة الاستمرار فيها. وقد انضمت الجزائر إلى الدول العربية التي تطبق برامج تصحيح شاملة، وتبنت برنامج تصحيح بمساعدة المؤسسات الدولية والعربية، وعمدت في إطار ذلك ولأول مرة، إلى إعادة جدولنة ديونها الخارجية.

كما يقوم السودان بتطبيق برنامج تصحيـج اقتصادي بهدف إزالة الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد السوداني. واستمرت دول أخرى في جهود إعادة الهيكلة والتصحيح في كل من مصر المغرب تونس والأردن، وأعلنت عن قابلية تحويل عملاتها لأغراض معاملات الحساب الاجاري في سيزان المدفوعات. كما استمرت دول مجلس التعاون في التحفيـج العربي في تطبيق السياسات التي انتهـجها منذ عدـة سنوات للتـكيف مع عـوائق تـصدير النفـط المنـخفضة وإـمكانـية توـسيـع مـصادر دخـنـتها.

الهوامش

- (١) برفیز حسن، التصحیحات المیکلیة في بعض البلدان العربية الحاجة والتحديات والمدخل، بحث مقدم إلى ندوة التصحیح والتّنمية في البلدان العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبی، شباط ١٩٨٧، ص ٧٠.
- (٢) عزیر علی محمد، دور صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في سياسات التصحیح والتّنمية، بحث مقدم إلى ندوة التصحیح والتّنمية في البلدان العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبی، شباط ١٩٨٧، ص ٩٨.
- (٣) برفیز حسن، المصادر السابق ص ٧١.
- (٤) ندوة التصحیح والتّنمية في البلدان العربية، تحریر سعید النجاشی، صندوق النقد العربي، أبو ظبی ١٩٨٧، ص ٢٠ - ٢٢.
- (٥) ندوة التصحیح والتّنمية في البلدان العربية، المصادر السابق، ص ٢٣ - ٢٤.

منتدى

شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين

في الفترة ما بين

٢٠٠٠-١٤١٩ تشرين أول / أكتوبر

كلمة الدكتور أمين عبد الله رئيس مجلس الإدارة

في افتتاح منتدى شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين^(١)

المنعقد في دمشق بين ١٤ - ١٩ تشرين الأول ٢٠٠٠

أرجو بالآخرة والأشقاء العرب في سلامهم الثاني دمشق متمنياً لهم طيب
الإقامة في ربوعها الجميلة.

أرجو بالمشاركين جميعاً كمسثلين لبعض شركات التأمين وإعادة التأمين
العربية إلى هذا الملتقى التأميني، الذي تقيمه شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين
والذى يهدف إلى تبادل الخبرات والمعلومات والمعارف المكتسبة وتوثيق عرى
التعاون بين الشركات المشاركة إضافة إلى تنمية العلاقات الشخصية بين المشلوكين
لما يخدم مصلحة الجميع.

إنني أرى أنه وإن تأخرت إقامة مثل هذا الملتقى، إلا أن الوقت لم يفت بعد،
حيث من المؤكد أنها أحوال ما تكون لمزيد من التعاون في هذه الأيام وأكثر من أي
وقت مضى للأسباب التالية:

^(١) - بمبادرة من شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين، وبدعوة منها، عقدت في دمشق ندوة تأمينية خاصة تحت اسم (منتدى شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين) خلال الفترة من ١٤ - ١٩ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٠، وقد سارك بأعمال الندوة لفيف من الأئمة الرمادى من عشرة أقطار عربية، وقدمت فيها تقارير شاملة لعدد من الأسواق التأمينية العربية.

وقد حرصت الشركة على أن يكون اللقاء مناسبة لمناقشة مسائل وقضايا مشتركة قم العاملين في قطاع التأمين العربي بغية خلق تواصل بين العاملين في هذا القطاع من مختلف أرجاء الوطن العربي بما يعكس إيجاباً على تفاهم أعم وتعاون أوثق بين شركات التأمين وإعادة التأمين العربية.

١ - التحديات الكبيرة التي تواجه بلادنا العربية الآن والتي سوف تتعاظم في المستقبل القريب بعد البدء بتطبيق اتفاقية العات عـام ٢٠٠٥ حيث آثارها السلبية ستكون عامة على كافة الدول العربية من انضم منها إلى هذه الاتفاقية ومن لم ينضم بعد ولو بدرجات متفاوتة إلا أنها سلبية فعلاً عن الجميع، فمن المعروف أن الغرض من هذه الاتفاقية إنما هو إيجاد أسواق عالمية لتصریف منتجات الدول المتقدمة من سلع وخدمات تراكم مع مرور الزمن في مستودعاتها نتيجة توسيع النطاقات الإنتاجية لديها بفعل استخدام منجزات العلم والتكنولوجيا وثورة المعلوماتية والاتصالات، إن هذه الاتفاقية تضمن للدول الموقعة عليها حرية حركة السلع والخدمات عبر حدود تلك الدول التي يبلغ عددها حتى الآن أكثر من /١٣٠/ دولة وسوف تكون هذه الحركة على شكل زحف للسلع والخدمات والمشاريع الاستثمارية باتجاه واحد من الدول المتقدمة إلى الدول النامية وليس العكس غالباً إلا بما يفيد صناعات البلاد المتقدمة كمواد أولية أو يد عاملة رخيصة أو غير ذلك. وهذا الحال ينصح على قطاع التأمين وإعادة التأمين العربي نتيجة التفوق التقني والتكنولوجي والاتصالات السائدة في البلاد المتقدمة عما هو موجود لدينا، الأمر الذي يجعل من المتعذر مواجهته وتقدم الخدمات المنافسة له في بلادنا حتى ولو كانت بعض شركات التأمين وإعادة التأمين العربية موحدة فكما فسيكون عليه الحال فيما إذا واجهنا هذا الرّحـف الخارجي ونحن فرادى؟.

٢ - التحـلات الإقليمية الكبـرى كالاتحاد الأوروبي والاتحاد أمريكا الشمالية وكـندا والتحـد دول حـوب شـرق آسـيا التي أـنشـت لأـغـراض اقـتصـاديـة وـسيـاسـية وأـمـنية مشـترـكة في إطار تـكـامل اقـتصـاديـاًـها لـتـوفـير السـلـع وـالـخـدـمـات لـمواـطنـيها بكـلـفة مـعـقـولة وـتـأـمـين فـائـض كـبـير لـلـتصـدير وـيـأـتـي عـلـى رـأـس تـلـك الخـدـمـات خـدـمـات التـأـمـين وـإـعادـة التـأـمـين التي تـصـدرـها إـلـى الـبـلـاد الـنـامـيـة بـشـرـوـط مـلـائـمة وـأـسـعـار تـنـافـسـية مـعـ

ضيقات أكبر اصطلاحاً من اعتمادها على قاعدة رأسمالية كبيرة تمكّنها من استخدام التكنولوجيا المتطرفة والخبرات المؤهله تأهيلاً عالياً، كل هذا يجعل شركات التأمين وإعادة التأمين العربية في غياب التسويق والتعاون المطلوب فيما بينها غير قادرة على الصمود والمنافسة، فكيف نصل إلى التسويق والتعاون الفعال فيما بيننا؟ أهو ضموح خيالي متعدد التصيير أم يجب أن نتظر إلى مالا نهاية؟ علماً بأن مصلحة الجميع المادية وليس العاطفية تفرض علينا عملاً سريعاً وعاجلاً باتحاد تعزيز التعاون وتفعيل دور الشركات العربية المشتركة قبل فوات الأوان؟.

٣ — الشركات المتعددة الجنسيات التي استفادت من نظام اقتصاد السوق

تحركت بكل اتجاه ملية حاجات المستهلكين في معظم بلدان العالم بالسرعة العالمية والتوعية المطلوبة وبأسعار تنافسية. هذه الشركات أخذت تستحوذ على السوق الذي يقوم في آلياته على العرض والطلب الأساس في تحديد الأسعار أصبحت هذه الشركات تحدد الأسعار التي تناسبها بإدخال تحسينات طفيفة مع استخدام كل الطرق الممكنة الدعائية والترويجية لإقناع المستهلكين بهذه السلع والخدمات المحسنة أو قبل تحسينها، هذه الشركات تتعاطى كافة الأعمال التجارية ومنها أعمال التأمين وإعادة التأمين، لذلك يكون النتيج إلى مخاطرها من قبلنا جميعاً أمراً مهماً وإلا فإننا سنقف يوماً عاجزين عن مواجهتها ومنافسة الخدمات التأمينية المحسنة التي تقدمها بطرق وأساليب مختلفة منها ما هو مرئي ومنها ما هو غير مرئي، يصعب اكتشافه في الوقت المناسب.

٤ — الصعوبات المالية والخسائر المادية التي واجهت بعض شركات التأمين وإعادة التأمين في العديد من الدول خلال السنوات العشر الأخيرة حملت تلك الشركات إما إلى إعلان إفلاسها أو التوجه نحو الاندماج مع شركات أخرى أو

الموافقة على بيعها من قبل مالكيها مع التزامها وحقوقها إلى شركات إعادة تأمين عالمية وذلك ضمن البرامج الاستثمارية لتلك الشركات التي قامت بعملية الشراء، كل ذلك يؤدي إلى تحرير كبير لرأس المال تلك الشركات، الأمر الذي يمكنها من تقديم شروط وأسعار تأمين ملائمة لا في تلك الشركات التأمين وإعادة التأمين العربية بمحارتها إلا بمزيد من التعاون الفعال فيما بينها ولو بتضحيات على المستوى القطري لصالح التوجهات الإقليمية والقومية العليا التي هي في النهاية أعم وأشمل وأدوم وأبقى من المصالح القطرية الضيقة والمتعارضة في معظم الأحيان.

هـ - لقد خرج علينا مؤخرًا العديد من شركات ووسطاء التأمين الأوروبيين بتحد آخر يواجه شركاتنا ومؤسساتنا ألا وهو ضرورة تصنيفها لدى بورصة بحيرة متخصصة بالتصنيف تحت طائلة عدم المقارنة على التعامل معها، الأمر الذي يزيد الضيق ملأ ويرفع من حجم التحديات التي تواجه شركاتنا في تحقيق مهامها، لكن أظن أن هذا الأمر يمكن مواجهته في المدى المنظور من خلال تعاوننا المباشر مع بعضنا بدون وسطاء تأمين أوروبيين أو غيرهم الذين لا يجدون الوسيلة المناسبة لتجاوز هذه العقبة في مجال أعمال إعادة التأمين الإنفاقية أو الاحتياطية وبالحدود الممكنة ونحن أقدر على دراسة التراكم وغيره من المسائل الفنية في الأخطار التي تقبلها شركاتنا طالما أن مصداقية التعامل هي الرؤية التي ترتفعها جميعاً وقرارات التعاون بين شركاتنا ثابتة وراسخة خصوصاً وأن تعامل شركاتنا مع بعضها إنما يتم بنفس الأسعار والشروط التي تحددها أسواق التأمين وإعادة التأمين العالمية للمخاطر الكبيرة التي تكتسبها شركاتنا، ومن هنا فإني أرى أن التلاقي في تسمية علاقاتنا التأمينية لا يجد المبرر الكبير له لا عاطفياً ولا مادياً وإن تطلب الأمر بعض التضحيات المادية البسيطة من إحدى الشركات تجاه الشركات الأخرى

لتعزيز العمل العربي المشترك فإن ذلك يقع في إطار الواجبات الأخوية غير المرهقة لأنها ستنعكس في المصلحة فائدة وخيراً على الجميع.

٦ - مع التوجيه إلى أنه ومن خلال خبرتي العملية بالعلاقات التأمينية العربية وخلال مدة امتدت من عام ١٩٨٨ وحتى عام ٢٠٠٠ الفترة التي كتبت فيها رئيساً لخلس إدارة المؤسسة العامة السورية للتأمين قبل مباشرتي العمل كرئيس مجلس إدارة شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين مع بداية هذا العام، يمكنني القول أن العلاقات التأمينية بين المؤسسة العامة السورية للتأمين وشركات التأمين وإعادة التأمين العربية كانت علاقات تجارية حينة تعكس شفافية مقبولة ومصداقية في الوفاء بالالتزامات المتبادلة سواءً جهة تسديد الأقساط في أوقاتها أو تحصيل التعويضات المستحقة بالرغم من عدم وجود تصنيف للكثير من شركاتنا سواءً كانت تابعة للقطاع العام أو الخاص؛ ربما يعود الجزء من هذا الجانب إلى أن تعامل شركاتنا مع بعضها لازال متواضعاً ورثما لأسباب أخرى، ولكن إنصافاً للحق والحقيقة فإنني أؤكد لكم أنه حتى في الحوادث الكبيرة التي وقعت خلال تلك الفترة وهي مشمولة بالتأمين فقد كان الوفاء بتسديد التعويضات كاملاً ودقيقاً بعد تقيي الوثائق التي ثبتت وفروع الخطط المضمون وحجم الضرر وهذا ما يجعلني أطمئنك ومتقنة، أنه في حال تنازع علاقاتنا التأمينية مع بعضها، فإن ثمار التعاون ستكون عامة وللمجتمع ولا حاجة إلى التحروف من تزايد حجم أعمال شركاتنا مع بعضها سواءً كان ذلك بصفة إسنادات إيرادية أو اتفاقية أو اختيارية أو بصفة فائض خسارة أو أعمداً منها وفقاً لممارسات ورغبات شركات التأمين وإعادة التأمين العربية في تعزيز التعامل فيما بينها.

ولا يفوتي أن أنوه إلى حقيقة مرة بعض الشيء تعلموها جميعكم ألا وهي أن الشركات العربية المشتركة الناجحة، سواءً كانت تعمل في قطاع التأمين وإعادة

التأمين أو في غيره من القطاعات، تتعرض بين الحين والآخر لحملات شرسه من قبل الشركات الأجنبية أو عملائها في بلادنا بشكل مباشر أو غير مباشر بقصد إغصانها ليس بسبب ما تلحظه هذه الشركات بالغير من أضرار وأذى جراء تجاهلها وإنما بسبب العقلية الاستعمارية القديمة والجديدة بأن تظل شركاتنا ومؤسساتها دون مستوى شركات الغير، الأمر الذي يفقد شركاتنا القدرة على الاستقلال ولعصب دور ندي لذلك الغير وتكون هناك حاجة مستمرة لطلب المساعدة على تجاوز بعض الصعوبات التي تعق تجاهلاتها في كل القطاعات ومنها قطاع التأمين الذي لم يصل بعد إلى المستوى المطلوب.

وأورد المثال على عن الشركات العربية المشتركة في قطاع التأمين التي حققت تجاهلات كبيرة خلال فترة لا يأس بها بعد تأسيسها وهي المجموعة العربية للتأمين وإعادة التأمين (الأربع) وكانت المواجهة لها جميعاً في أنها تعرضت لخسائر جسمية في الستين الأخيرتين ١٩٩٨ و١٩٩٩ وبصرف النظر عن الأسباب فإننا سأمل أن تتجاوز هذه الشركة العربية العزيزة الصعوبات التي واجهتها أو تواجهها بأقل خسارة وأقصر وقت وحتى تكون شركاتنا أقرب إلى بعضها فلا بد من تعظيم حجم الخدمات التأمينية التي تقدمها بشكل متبادل ومدروس. وخصوصاً بين شركات إعادة التأمين وشركات التأمين المباشر ويأتي على رأس هذه الخدمات خدمات التأهيل والتدريب لبعض العاملين في هذه الشركة أو تلك ضمن خطط تدريب سنوية سواء كانت منتظمة أو غير منتظمة مستفيدين من الخبرات الفنية المؤهلة المزودة في بعض المفاصل الرئيسية في شركاتنا أو خريجي المعاهد التأمينية المتخصصة بغرض تعميم الفائدة وتنمية كفاءة الكادر الفني والمالي والإداري الذي سيأخذ على عاتقه مهام تطوير شركاتنا وتحديثها وتعزيز العلاقات التجارية فيما بينها.

لقد آن الأوان للانتقال من الأمانى الطيبة إلى الفعل الخالد من التعاون العاطفى المنظم إلى التعاون الاقتصادى الذى يحقق مصالح الجميع المادية والمعنوية. ولليكم بعض المعلومات عن شركة الاتحاد العربى لإعادة التأمين:

— شركة الاتحاد العربى لإعادة التأمين التي تستضيف حضرة انكم إنما هي شركة مساهمة الخادية تابعة لاتحاد الجمهوريات العربية الثلاث ليبا ومصر وسوريا تتمتع ب الجنسية الجمهورية العربية السورية، بدأت أنشطتها التأمينية مع بداية عام ١٩٧٥.

— رأس مالها: عشرون مليون دولار.

لديها أموال سائلة بصفة أموال مودعة في البنوك في سوريا ولبيا بما لا يقل عن الشهانية والعشرين مليون دولار.

لها فرع في مدينة طرابلس لمتابعة العلاقات التأمينية والمالية مع سوق التأمين الليبية.

أرباحها الصافية تمحى باليارات الختامية لعامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨ وفقاً لما يلى:

في عام ١٩٩٧ كانت أرباحها حوالي خمسين مليون ليرة سورية.

وفي عام ١٩٩٨ ارتفعت أرباحها إلى ٧٨ مليون ليرة سورية، ومن المتوقع أن يرتفع هذا الرقم في ميزانية عام ١٩٩٩ عن العام الذي قبله.

شركة الاتحاد العربى لإعادة التأمين مضمونة من حكومتي السوقين التأمينيين الأساسية سوريا ولبيا كونها شركة اتحادية وتحقق بذلك ضمانة كافية لا يطأها الشك قادره على أن تفي بالتزاماتها تجاه شركات التأمين وإعادة التأمين العربية والأجنبية ولا توجد أية إشكالات في تعاملها مع تلك الشركات بالنسبة للأعمال

التي تعود إلى عام ١٩٩٠ وما بعد وهي تعالج مدعيونيتها بالنسبة للديون القديمة قبل عام ١٩٩٠ بالطرق المناسبة.

أرجو أن يتحقق هذا الملتقى أحدهما في تصوير التعاون وتعزيز العلاقات التأمينية بين شركاتنا.

وختاماً أرجو أن تسمحوا لنا أن نرفع جميعاً تحية تقدير وإعجاب إلى الانتفاضة المباركة البطلة في الأراضي العربية المحتلة في فلسطين وإلى المقاومة الباسلة في جنوب لبنان التي نفت العدو الإسرائيلي المحتل دروساً في الوطنية والاستشهاد سوف لن ينساها مدى الحياة حيث انسحب من جنوب لبنان مذموماً مذحوراً، فطريق النصر معبد بالدم كما تعلمون وكما قال الشاعر أحمد شوقي:

بكل يد مضرجة يدق وللحربة الحمراء بباب

كما أرجو أن تسمحوا لنا بأن نحيي صمود سوريا ضد محاولات المرولة والتطبيع وفرض الهيمنة الأمريكية الإسرائيلية على المنطقة وحفظها على الحقوق العربية والكرامة والتراب الوطني، الصمود الذي رسم أسمه القائد العظيم الراحل حافظ الأسد والذي يتابع نجمه الضالي وبكل الكفاءة والأقدار الرئيس الدكتور بنشار الأسد حتى النصر والتحرير إن شاء الله. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

سوق التأمين المصري^(١)

بين الحاضر وتحدياته

والمستقبل وطموحاته

يعتبر التأمين أحد أهم الأنشطة الاقتصادية يؤثر ويتأثر بالضرورة باليئة الاقتصادية والاجتماعية بل والسياسية للدولة، لذلك أعرض بإيجاز رؤية شاملة لسوق التأمين المصري ضمن النقاط الآتية:

أولاً — خلفية التاريخية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية لسوق التأمين المصري.

ثانياً — الهيكل التنظيمي لسوق التأمين المصري حالياً.

ثالثاً — حاضر السوق المصري للتأمين.

رابعاً — مستقبل السوق المصري للتأمين في ظل المتغيرات العالمية الجديدة.

أولاً — الخلفية التاريخية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية

لسوق التأمين المصري:

تميز مصر بحدودها الضاربة في أعماق التاريخ، وموقعها الجغرافي الفريد ونوع سكانها المتوقع أن يصل إلى ٧٠ مليوناً عام ٢٠٠٢ منهم ٥٥٥ مليوناً تحت سن

^(١) نص التقرير الذي قدمه الأستاذ ترهي عليوم عبد المسيح مدير عام إعادة التأمين — شركة الشرق للتأمين في منتدى الاتحاد العربي لإعادة التأمين بدمشق، خلال الفترة بين ١٩-٢٤ أكتوبر ٢٠٠٠.

العشرين، ونظامها السياسي الجمهوري الديمقراطي، ودورها العربي والإفريقي بل والعالمي المتغير.

أما اقتصادها فقد تعاقبت عليه أحقاب عده بين الاقتصاد الحر إلى سيطرة الدولة ثم العودة إلى آليات الاقتصاد آخر.

وفي ظل هذه المتغيرات دخلت صناعة التأمين إلى مصر خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر عن طريق الشركات البريطانية والفرنسية وغيرها من الشركات الأجنبية لتوفير التغطيات التأمينية الازمة لإنتاج وتصدير القطن، ومع مطلع القرن العشرين ظهرت الشركات المشتركة وتأسست الشركة الأهلية للتأمين عام ١٩٠٠ ثم شركة الإسكندرية للتأمين عام ١٩٢٨ ثم شركة الشرق للتأمين عام ١٩٣١ ثم شركة مصر للتأمين عام ١٩٣٤ وقد أسسها بنك مصر كشركة مشتركة برأس مال مصرى وإيطالي وبريطانى مع شركة حى جنوبى وسيلى باورنج وذلك لتوفير الحماية التأمينية لشركات بنك مصر الصناعية والتى التجارية الأخرى.

وحتى عام ١٩٥٦ كان سوق التأمين المصرى مفتوحاً للشركات المصرية والأجنبية ولم تكن هناك أية قيود على الوكالات الأجنبية أو شركات المسمنة أو تسوية التعويضات، ولكن بعد حرب ١٩٥٦ تمت تصفيه الشركات البريطانية والفرنسية وغضيرها ثم تأميم جميع شركات التأمين ودمجها ضمن ثلاث شركات حكومية هي الشرق للتأمين ومصر للتأمين والأهلية للتأمين بالإضافة إلى تأسيس الشركة المصرية لإعادة التأمين عام ١٩٥٧.

ثم مع سياسة الانفتاح الاقتصادي وقوانين الاستثمار عام ١٩٧٤ تم تأسيس شركتين للتأمين المعامل بالمناطق الحرة ثم بدأ تأسيس شركات تأمين قطاع حاصل.

وقد كان ضرورة حتمية أن يصاحب هذه المتغيرات تطور القوانين واللوائح المنظمة للتأمين وقد صدر أول قانون منظم لذلك عام ١٩٣٩ ثم تغير في أعوام ١٩٥٠، ١٩٥٩، ١٩٧٥، ١٩٨١ لسنة ١٠ رقم ٦٣ الذي بموجبه تم إنشاء هيئة الرقابة على التأمين المسؤولة عن حسن أداء شركات التأمين بالسوق.

ثم كان قرار تحرير السوق المصري ليواكب برنامج الإصلاح الاقتصادي واتفاقيات الجاتس GATS التي وقعتها مصر عام ١٩٩٤ ولذلك صدر القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٩٥ ليسمح للاستثمارات الأجنبية بدخول سوق التأمين المصري بحد أدنى ٣٠ مليون جنيه مصري لشركة التأمين أو إعادة التأمين دون حد أقصى كذلك فقد قصر الترخيص للشركات إما للتأمين على الحياة أو التأمين العام ولم يسمح بالجمع بينهما إلا للشركات القائمة فعلاً فقط.

كذلك تم تنظيم حدود الاحتياط الواجبة من أقساط التأمين المكتسبة وطرق حساب الاحتياطيات الفنية خلامية حقوق حمنة الوثائق كما منع قيام شركات التأمين بالاستثمار في شركات تأمين أخرى تعمل في نفس النشاط بمصر وحدد مجال وإجراءات الرقابة الخاصة بهيئة الرقابة على التأمين وفتح الباب للخبراء الأجانب لتعمل في السوق المصري ورفع قيمة المجزءات التي توقع بعد مخالفة القانون.

كذلك وضع ضوابط لاستثمارات شركات التأمين كما رفع هامش القدرة على الوفاء فبالنسبة لتأمين الأضرار يجب أن تكون أصول شركة التأمين أعلى من ديونها بنسبة ٥٢٥٪ من صافي أقساط التأمين أو ٥٢٥٪ من صافي التعويضات التحويلية عن السنة المالية السابقة أيهما أكبر عن ألا تزيد نسبة ما يحصل مقابل الإعادة من حساب هذه النسبة عن ٥٥٪ من إجمالي الأقساط المكتسبة بما يعني أن الاحتفاظ يجب ألا يقل عن ٥٥٪ من الأقساط المكتسبة.

أما بالنسبة لتأمينات الحياة، فإن نسبة الملاحة تعادل ثلاثة في الألف من إجمالي رؤوس الأموال لعقود التأمين السارية المعرضة للخطر على لا يزيد حد الخصم في مقابل إعادة التأمين الصادرة عن ٦٥٪ و كذلك ما يعادل ٤٪ من الاحتياطيات الحسابية على لا يزيد حد الخصم عن عمليات إعادة التأمين الصادرة عن ١٥٪ وفي جميع الأحوال يجب لا تقل الزيادة المطلوبة في قيمة الأصول عن الالتزامات المشار إليها عن قيمة رأس المال المدفوع.

ثانياً - الهيكل التنظيمي لسوق التأمين المصري:

يتكون قطاع التأمين في مصر من:

١ - المجلس الأعلى للتأمين:

برئاسة وزير الاقتصاد وعضوية رئيس هيئة الرقابة على التأمين ورؤساء مجالس إدارة شركات التأمين وإعادة التأمين وخبراء التأمين ومستشاري الحكومة.

٢ - الهيئة المصرية للرقابة على التأمين:

وهي هيئة مستقلة مخصوصة لوزارة الاقتصاد ومن أهم أهدافها على سبيل المثال لا الحصر:

ـ حماية حقوق حمنة وناتق التأمين والمستفيدين.

ـ العمل على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للتأمين والحافظة على المدخرات الوطنية.

ـ ضمان سلامة المراكم المالية لوحدات سوق التأمين والتيسير بينهما ومنع وفروع الخلافات بينهما.

ـ تطوير مهني التأمين.

— توثيق وربط التعاون والتكامل مع هيئات الرقابة والإشراف على المستوى العربي والإفريقي والعالمي.

٣ — المنشآت التي تراول التأمين وإعادة التأمين:

إن جميع شركات التأمين وإعادة التأمين المصري هي شركات مساهمة وهي:

(أ) ثلاث شركات للتأمين المباشر مملوكة للدولة بالكامل.

(ب) ثمان شركات للتأمين المباشر قطاع خاص منها شركة متخصصة في التأمين الطبي.

(ج) شركتان تعملان بالمناطق الحرة.

(د) جمعية للتأمين التعاوني للمشروعات الصغيرة.

(هـ) الشركة المصرية لإعادة التأمين وهي متخصصة في إعادة التأمين ومملوكة للدولة بالكامل.

(و) صناديق التأمين الخاصة وقد بلغت ٥٧٧ صندوقاً.

(ز) صندوق التأمين الحكومي لضمانات أرباب العهد.

(ح) مجمعات التأمين وهي:

* مجمعية المسؤولية العشرية للمبابي

* مجمعية شركات تأمين نقل الأقطان وبنرها بالداخل

* مجمعية شركات تأمين نقل البضائع العامة بالسكة الحديد.

* مجمعية المصرية لتأمين المنشآت النرويجية.

بالإضافة إلى بعض الجهات المشتركة لأغراض محددة مثل:

* الحساب المشترك لضمان مستحقات الجمارك وضربة المبيعات.

* الحساب المشترك للتأمين المسؤولية المهنية للأوراق المالية.

* الحساب المشترك للتأمين الحجاج.

٤ - الاتحادات والأجهزة المعاونة وهي:

* الاتحاد المصري للتأمين وهو يمثل مصالح الأعضاء ويسعى لتوصيل مفهوم التأمين إلى وسائل الإعلام ومؤسسات المستهلكين ويقدم للأعضاء الإرشاد الفنى وال المعلومات والبيانات الإحصائية الخاصة بالتأمين والاستثمار.

* مكتب مراقبة ومعاينة البضائع بجمهورية مصر العربية.

* معهد التأمين لتدريب الإدارة الوسطى.

ثالثاً - حاضر السوق المصري:

لعل أهم محدثات حاضر السوق المصري هي:

١ - التأمينات الإجبارية وترتکز في تأمينات المسؤولية المدنية قبل الغير:

(أ) تأمين المسؤولين المدنية قبل الغير للأضرار الجسمانية للسيارات.

(ب) تأمين المسؤولية المدنية قبل الغير للأضرار الجسمانية للمصاعد.

(ج) تأمين المسؤولية المدنية العشرية للنبياني.

(د) تأمين المسؤولية المهنية للشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وتشمل شركات المسئولة وإمساك السجلات ومدراء المحافظ ومدراء الاستثمار في الأوراق المالية.

٢ - التسعير:

كان السوق المصري للتأمين وإلى وقت قريب سوقاً تعريفياً، أي يخضع لتعريفة إجبارية تمثل الحد الأدنى للأسعار الواجب تطبيقها، ولكن تضيقاً لسياسات

تحرير الاقتصاد فقد تم تحرير سوق التأمين المصري من التعريفة الإجبارية العامة الواجب الالتزام بها على مستوى السوق كله ولكن في نفس الوقت وتنظيمًا للسوق وضمانًا لحسن الأداء وحفاظًا على سلامة المراقب المالية لشركات التأمين وحق لا تحرفها تيارات المنافسة الغير واعية، فقد طالبت الهيئة المصرية للرقابة على التأمين شركات التأمين بإعداد التعريفة بعد مراجعتها للأسس الفنية التي وضعت عليها هذه التعريفة، وقد وضعت الهيئة الأسس المبدئية لتنصيير وهي أن يشمل السعر العناصر الآتية:

- * معدل الخسائر الفني (سواء للخسائر العادية أو الكبيرة).
- * معدل التكاليف الإنتاجية والتي تشمل جميع تكاليف الحصول على عمليات التأمين.
- * معدل المصاريف الإدارية وهي المصاريف الإدارية وغير مباشرة والثابتة بطبيعتها.
- * هامش ربح لا يقل عن ٥%.

ويتصفح مما تقدم عدم أحد عوائد الاستثمار في الحسابان وهي لنظام المركز المالي المشركة.

٣ - سياسات الإعادة:

وفيما يلي أهم محاور سياسات إعادة التأمين في السوق المصري:

(أ) تعظيم احتفاظ الشركات والسوق:

وذلك بحث شركات التأمين على تعظيم احتفاظها لكي تحقق النمو المستمر ولذلك يحظر على الشركات القيام بعمليات إصدار الوثائق على أساس الواجهة

Fronting بنسبة ١٠٠% كما تعمل الشركات على تحديد حدود الاحتفاظ سنويًا عند تحديد اتفاقيات إعادة التأمين التي ترميها مع السوق الخارجي وفقاً للأسس الفنية والمالية التي تكفل للشركة الخلوية من التقلبات الحادة في الخسائر.

ثم تهدف سياسة الإسناد الإلزامي لخاصة إعادة للشركة المصرية لإعادة التأمين لزيادة من احتفاظ السوق ثم تخفض حصة الإسناد الإلزامي خلال السنوات الثلاث الأخيرة إنما لتنمية احتفاظ الشركات ضمن سياسات تحرير السوق.

كذلك فهناك اتفاقيات تبادل محلي بين شركات التأمين في بعض أنواع التأمين مثل الخريق تعمل على تنمية احتفاظ السوق أيضاً وتظل الممارسة الوعية والتي تقوم بمحاجتها شركات التأمين بعمليات المشاركة والإعادة الاختيارية المحلية لتحقيق هدف تنمية احتفاظ السوق كمرحلة تهدف بدورها إلى تنمية قدرات الشركات المحلية.

(ب) التعاون العربي والإفريقي:

ويولى سوق التأمين المصري بإشراف الهيئة المنصرية للرقابة على التأمين هذا الأمر عناية كبيرة فتعطي أولوية للشركات العربية والإفريقية سواء في قبول الأخطار المعروضة منها أو عرض حخص اختيارية أو اتفاقية لها مع عدم الإخلال بالأسس الفنية في اكتتاب الأخطار المعروضة أو الملاعة المالية للشركات المسند إليها.

(ج) نشر الأخطار الخاصة والكبيرة عالمياً:

وذلك أمر يدعيه فهذا من صميم العملية التأمينية وهي نشر الخطرو spread of risk بما يحقق استقرار النتائج وحمايةها من التقلبات الحادة بالإضافة إلى تنمية

الخبرة المحلية مثل هذه الأخصار فضلاً عن ضرورة الحصول على الطاقة الاستيعابية اللازمة.

(د) التركيز على عوامل الأمان والضمان في عمليات الإعادة:

وذلك يتم بطريقتين أساستين هما:

* حجز الاحتياطيات اللازمة سواء بالنسبة للرسوم أو التعويضات تحت التسوية بما يحقق الضمان الكافي للشركات المحلية.

* الاهتمام بملاءمة معيدي التأمين قبل الإسناد ودراسة المراكز المالية والتصنيف الذي تعدد المؤسسات العالمية المتخصصة مثل Standard & Poor's أو A.M.Best.

٤ - الرقابة:

وتقوم الهيئة المصرية للرقابة على التأمين بدور فعال يشمل جميع مراحل العملية التأمينية يدفع وب ضمن الأداء السليم من جانب شركات التأمين ويتحقق الضمان السلام لخدمة الورثائق والمساهمين إذ تشمل الرقابة على سبيل المثال لا الحصر:

- مرحلة الترخيص للشركات.
- مرحلة الاكتتاب، سداد التعويضات، عمليات الإعادة.

— تقدير الملاءمة المالية للشركات ومراجعة مراكزها المالية المعينة واعتمادها.

— البت في شكاوى العملاء والشركات وفض المنازعات بين العملاء والشركات أو الشركات بعضها مع بعض.

٥ - التغطيات التأمينية:

إلى فترة قريبة كانت معظم التغطيات التأمينية تغطيات تقليدية تصدر بوثائق نمطية ذات صياغة موحدة للسوق كله وإن كانت تشمل معظم التغطيات التأمينية العالمية المعروضة.

ولكن بدأ تصوير هذا الاتجاه بالسماح لكل شركة بأن تكون لها وثائقها الخاصة بها مما يطلق طفقات الإبداع والتحديث لدى الشركات لتطوير وتنويع المنتج التأميني مما أدى إلى التوسيع في الوثائق المركبة وال شاملة والتي كانت محدودة من قبل.

و ضمناً لتحقيق العملاء وحسن أداء الشركات فقد نص القانون على ضرورة اعتماد الهيئة المصرية للرقابة على التأمين لهذه الوثائق وكذلك فقد وضعت الهيئة قواعد وأطر عامة لائد للشركات الالتزام بها عند طرحها لوثائق تأمين جديدة بالسوق أهمها:

- ضرورة وضوح الصياغة وبساطة الألفاظ وعدم غموضها.
- إظهار أية شروط تؤدي إلى إسقاط حق العميل في التعريض أو فسخ أو إلغاء التأمين.

- إبراز الاستثناءات وشرط التحكيم وشرط المحاكم المختصة.
- أن تتضمن وصفاً دقيقاً ل محل و مبلغ التأمين و جميس شروط و نكاليف التغطية وأن تكون الشروط عادلة ومتکاملة ولا تخوي شروطاً مجحفة أو نصوصاً مضللة أو غير مطابقة لقانون المصري.

- أن يكون للعميل الحق في إلغاء الوثيقة في أي وقت يتراهى له ثم يصبح له الحق بعد إلغاء الوثيقة في استرداد الأقساط المدفوعة والغير مستحقة حسب جدول فوات المدد قصيرة الأجل.

وذلك بالإضافة إلى اشتراطات خاصة لكل نوع من أنواع التأمين حسب طبيعته.

٦ — نظم المعلومات:

إن عمليات مسح الخطر وتقييمه وأكتابه تعتمد أساساً على المعلومات.. ومع التقدم التكنولوجي المذهل والمتسرع فإن المعلومات تصبح العمود الفقري والأداة الرئيسية لصنع القرار التأميني مهما كان مستوى وبنبرتها يصبح القرار ضرورة من التخمين بلا هدف خاصة وأن قطاع التأمين مطالب بخطف استراتيجية طويلة الأمد مع مراعاة كافية لمراقبة المتغيرات المختلفة والتي يتاثر ويؤثر فيها التأمين كمظلة حماية وكوعاء ادخاري وكمتنج للتصدير.

٧ — التدريب:

يسعى قطاع التأمين عموماً أن الإنسان هو العامل الأهم في الأداء لأن تقييم الخطر وقوله ووضع شروط قوله يعتمد بدرجة كبيرة على معلومات ثم قرار. وإن كانت المعلومات وظيفة بعض الأجهزة الحديثة فإن القرار يظل دائماً وكما كان قبلها وظيفة فريدة للعقل البشري.

لذلك فإن تنمية قدرات الإنسان العامل في حقل التأمين هي الاستثمار الأول والأكبر لتحقيق التنمية الشاملة لهذا القطاع فإنه وإن كان كما سبق أن ذكرنا أن نظم المعلومات ضرورة حية لقطاع التأمين وبالتالي أهمية الأجهزة الحديثة للمعلومات والاتصالات فإنها بدون الإنسان المدرب على قراءة هذه المعلومات وربطها وتفسيرها وإتخاذ قرار بناء على ذلك فإنه لا يمكن تطوير قطاع التأمين.

والتدريب لا بد أن يكون شاملًا في أبعاده وهو: البعد الكيفي والبعد الكمي والبعد النوعي.

والبعد الكيفي يعني مستوى التدريب والتقنية المطلوب الارتفاع إليها أما بعد الكمي فهو يعني نشر مظلة التدريب لكافة العاملين بقطاع التأمين وعدم قصره على مستويات وظيفة معينة دون غيرها. أما بعد النوعي فهو يعني شمول التدريب لكافة التخصصات سواء الفنية أو المالية أو الإدارية أو التسويقية.

رابعاً - مستقبل السوق المصري للتأمين:

وحتى يمكن وضع رؤية مستقبلية لسوق التأمين المصري فإنه يجدر:

- ١ - تحليل حاضر السوق.
- ٢ - دراسة البيئة المحيطة سواء محلياً أو عربياً أو عالمياً وكذلك متغيرات المنشورة والتثير بذلك غير المنظورة.
- ٣ - دراسة الإمكانيات الحالية والممكن تدريجهما مستقبلاً ومقارنتها بالإمكانات المنطلوبة لتحقيق الطموحات المعروفة.

وفيمما يلي تفصيل ما تقدم:

١ - تحليل حاضر السوق:

ويلاحظ هنا ما يلي:

- انخفاض إجمالي أقساط التأمين السنوية مقارنة بإجمالي الناتج المحلي.
- اقتصرار مظلة التأمين على نسبة ضئيلة من الممتلكات القائمة سواء الصناعية أو التجارية أو السكنية.
- عدم انتشار تغطيات معينة مثل عطل الماكينات وجميع أحatar المقاولين وتعطل الأعمال بالقدر الكافي حتى للمشروعات المغطاة تأمينياً بعض التغطيات الأخرى.

— هناك قطاعات لا تخضع بمعظمه للتأمين بدرجة كافية مثل القطاع الزراعي إذ رغم وجود بعض التغطيات للعراux السمسكية أو تربية الماشية إلا أنه مازال هناك الكثير الذي يمكن تقديمها هنا القطاع مثل تأمينات الحاصيات والاتمان الزراعي.

— مازالت التأمين الطبي وأتأمينات الاتمان والضماء في نطاق محدود للغاية.
— التأمينات الشخصية مازالت أيضاً محدودة جداً مثل الحوادث الشخصية وتنطلبات السفر.

— ضخامة عدد العاملين بالشركات مقارنة بأقساط التأمين الإجمالية إذ يبلغ عدد العاملين حوالي ١٦٥٠٠ فرد عام ٩٩/٩٨ وأقساط التأمين الإجمالية تبلغ ١٤٠٠٠ مليون جنيه مصرى أى أن نصيب الفرد من الأقساط حوالي جنيه مصرى وهو رقم ضئيل للغاية مما يعني أن شركات التأمين تعتمد بدرجة كبيرة على عوائد الاستثمار لتغطية تكاليفها الصنحمة وخاصة الشركات الثلاث المملوكة للدولة والتي تعمل بما ١٢٨٥٠ فرداً أي ٦٧٨٪ من العاملين بقطاع التأمين كله.

— تقوم الهيئة المصرية للرقابة على التأمين بدور فعال بضمن انتظام السوق وتحافظ على تضييق وحسن إدارة بحال كافة المشكلات أولاً بأول.

— يخضع التدريب باهتمام كبير من جميع الشركات سواء محلياً أو خارجياً وهناك الكثير من المؤسسات الفعلية التي تعنى بالتأمين مثل:

- (أ) معهد التأمين المصري (ويتبع إلى معهد التأمين القانوني بلندن).
- (ب) معهد التأمين لإدارة الوسطى ويعقد دورة عملية في التأمين لمدة ٦

شهر.

- (ح) معهد تدريب التأمين الذي أقامته شركة الشرق للتأمين لتعليم وتدريب الموظفين على التأمين.
- (د) درجة البكالوريوس في التأمين من جامعات القاهرة وأسيوط والمنوفية.
- (هـ) دراسات عليا في هذه الجامعات للحصول على درجة الماجستير والدكتوراه.
- (و) التأمين مادة أساسية في جميع كليات التجارة في الجامعات المصرية.
- (ز) دراسات جامعية بجامعة القاهرة، كلية التجارة (القسم الإنجليزي) في العلوم الأكادémique بالتعاون مع جامعة مدينة لندن ومعهد الدراسات الأكادémique بلندن، ويمكن موافقة الدراسة في لندن للحصول على درجة أكادémique.
- (ح) التأمين مادة أساسية في الأكادémique البحرية بالإسكندرية.

٢ - دراسة البيئة المحيطة بسوق التأمين

(أ) البيئة المحلية:

وتوجه بتغيرات كبيرة أهمها الاتجاه نحو التحرير سواء من جهة الملكية أو تسعير العمليات (التعريفة) وذلك أثر بدوره وبشدة على درجة وأسلوب المنافسة بالسوق مما أدى إلى خفض الأسعار بعده وإن كانت ما زالت أعلى من الأسعار العالمية لنفس الأخطار.

(ب) البيئة العربية:

ما زال التعاون العربي مجرد آمال وأمنيات تتردد في النقاشات والمؤتمرات أمـا الواقع فلا يعبر عنها تعبيراً قوياً ويكتفي الإشارة إلى أن التعاملات العربية للأسوقـ

العربية لم تتجاوز ٢٠٠ مليون دولار مما يعادل ١٠٪ من الأقساط المعاو تأمينها خارج الأسواق العربية.

(ج) البيئة العالمية:

ما زالت تبارات التحرير تعمل بقوة لصالح الكيانات القوية المتعددة الجنسيات والتي تستطيع بقدر اقها الفنية والمالية وعلاقتها بأكبر العملاء أن تخسم المنافسة لصالحها بسهولة.

ذلك في مجال التأمين المباشر أما في مجال إعادة التأمين فقد شهدت الأسواق العالمية مرونة بالغة حلال العقد الماضي والتي بدأت تتحسر وأرى أنها مقبلون على عقد جديد تقل فيه مرونة معيدي التأمين بالخارج من حيث الأسعار والشروط وقد تصل إلى إملاء شروط وأسعار مختلفة تماماً عن ذي قبل.

٣ - دراسة الإمكانيات الحالية وطموحات المستقبل:

لاشك أنها لن نبدأ من الصفر فلدينا الكثير من الإمكانيات ولكن يتبعني أن تتجه إلى الكيف وليس الكم وفيما يلي نقاط هامة لابد أن نوليها عناية أكبر:

(أ) التدريب:

وكمما سبق وأن ذكرنا لابد أن يأخذ التدريب مفهوماً جديداً هو أنه أهم استثمارانا بدلاً من مفهوم أنه عبء وتكلفة.

(ب) نظم المعلومات:

نحن في حاجة ماسة إلى قاعدة معلومات محلية وعربية وقد تأخرنا كثيراً في ذلك وقد بدأت معظم الشركات المصرية في بناء أنظمتها الخاصة هنا وذلـك لا

يكفي إذ لا بد من توحيد الجهود لبناء قاعدة معلومات محلية تمهدًا لبناء قاعدة معلومات عربية هي بالضرورة عماد التطوير الحتمي المطلوب.

(ج) الوعي التأميني:

لا بد من الاهتمام بتنمية الوعي التأميني على كافة الأصعدة حتى صعيد جهور العبراء والعامليين بقطاع التأمين بل والمسؤولين بالدولة والتعرىف بدور التأمين كمظلة حماية ووعاء ادخار وقناة استثمار ومنتج لتصدير.

(د) المنتج التأميني:

لا بد من أن نعرف أننا طللنا لفترة طويلة نقدم ما هو لدينا لعملائنا ولم نسع لنقدم لهم ما يحتاجونه فعلاً. وقد آن الأوان أن نخرج خارج الأطر الاحسادية للتغطيات التقليدية لنقابل كل جديد، لا بد من الابتكار.. لا بد من تصميم تغطيات جديدة تناسب حاجات عملائنا ولا نظل أبداً مستوردين حقن للفكرة.. فلا يمكن أن ننتظر حقن يصنع الآخرون فكراً يناسب احتياجاتنا وذلك يعني التركيز على بحوث السوق، الأمر الذي لا يحظى بالاهتمام الكافي من الشركات وبحوث السوق التي تعنى بها هي تلك التي تظهر هيكل السوق وسماته الديموغرافية والمتاحة والاحتياجات على أن يكون ذلك عملاً مستمراً لا يكتفي بمرحمة أو شريحة من السوق دون الأخرى.

(هـ) التشريع والقانون:

وأعتقد أن ما لدينا من أنظمة لرقابة على التأمين كافياً للاطلاق محلياً وأستطيع أن أقول عربياً أيضاً، فالتشريعات المنظمة لأسوق التأمين العربية آهلة في التأمي بـما يضمن أسوأها منظمة تستحق الثقة بها.

(و) الاستثمار:

ولإيضاح أبعاد سياسة الاستثمار في أموال التأمين يجب أن نذكر على حقيقة هي:

— أهداف الاستثمار هي الربحية والضمان واعتبارات السيولة.

— لا يمكن تحقيق هذه الأهداف مجتمعة.

— إن أموال التأمين هي متاحة للاستثمار وليس بغرض الاستثمار.

وعليه فإن اعتبارات الضمان تأتي أولاً ثم السيولة ثم الربحية.

إذ يكتفي شركات التأمين أن تتحمل الأخطار الصافية التي تزمن عملائها ضدها ولا يمكنها أن تتحمل معها أخطار المضاربة في استثمارها.

ذلك يعني ضرورة أن تتجه استثمارات شركات التأمين إلى قنوات مضمونة أولاً ولو على حساب الربحية كما يجب على التشريعات المنظمة لسوق التأمين كما هو الحال بالسوق المصري أن تضع الضوابط التي تكفل حماية أموال حملة الوثائق من أخطار المضاربة التي تضع عوامل الأمان في مرتبة متاخرة في أولوياتها.

(ر) الإدارة:

يجب أن يتتوفر لها:

— المرونة والحرية في اتخاذ القرارات ضمن الأطر القانونية.

— الحسابة على أساس النتائج وتحقيق الأهداف.

كما يجب أن يتتوفر فيها:

— الكفاءة الشديدة والرؤية الاستراتيجية التي تعامل مع المعطيات المتحركة للسوق.

- القدرة على التعامل مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتاحة بالسوق المحلي وال العالمي.
- المقدرة على تطبيق نظام أجور عادل وقائمة مناخ مناسب للعمل.

(ح) الرقابة:

وكما أن الرقابة ضرورة لحماية حملة الوثائق والمساهمين فإنه يمكن أن تتحول إلى قيد معموق إذا ما كانت سلطة مطلقة على الفكرة والوسيلة لذلك يجب أن تكون لها معايير محددة تمكّنها من بسط حمايتها على أداء وإنجازات الشركات دون قيد أو إعاقة أو حتى تلويع بالقيود ووضع المعايير الرقابية العادلة أمر حتمي ابعت فعاليته بالسوق المصري خاصة وأنه غني بالكفاءات القادرة على وضع هذه المعايير ومراقبتها.

يأخذ يجب أن يكون مفهوم وأسلوب وأهداف الرقابة بمراقبة الملاحة المالية والسياسات الفنية للشركات ومحاسبة الإدارة كما ذكرنا على أساس محددة وواضحة ومعلنة.

(ط) الخدمة التأمينية:

وتشمل جميع مراحل الكتاب والتعریض بدءاً من طلب التأمين إلى المعاينة ثم تقسيم المشورة لعميل وشرح الشروط الملائمة والسعر العادل عند الإصرار كذلك عند المطالبات يجب أن تكون الخدمة سريعة ودقيقة وعادلة.

ولا يجب المضاربة بالأسعار أو التسبّب في تسوية المطالبات لجذب العملاء أو الحفاظ عليهم حتى يمكن تنشئة وعي تأميني صحي لدى العملاء ولن يتم ذلك إلا بضوابط موضوعية حاسمة.

وكذلك يجب الحد من تحويلات فسط الخضر حتى تظل في الحدود المعقولة للعميل وللمشتركة على حد سواء.

وأيضاً يجب بذل الجهد لاسترداد ثقة العملاء بشركات التأمين وتأكيد مبدأ متهى حسن النية من كلا الطرفين وتنمية روح المشاركة في الأداء والنتائج بينهما من خلال منتج وخدمة تضع هذه الأساسيات في صورة عملية و موضوعية.

(ك) الخبراء والوسطاء:

- ١ - يجب تنمية دور كل من:
 - * — الخبراء الاكتواريون.
 - * — الوسطاء.
 - * — الاستشاريون.
 - * — مسوو الحساب.
- ٢ — يجب مراعبة أدائهم بكل حزم ومحاسبتهم وفق ضوابط ومعايير محددة.
- ٣ — يجب إدراكه روح المثل العليا وأخلاقيات المهنة في الأداء بوسائل مباشرة وغير مباشرة معلن.
- ٤ — يجب حماية شركات التأمين والعملاء من أي اغراق لهذه الفئات الضرورية للعملية التأمينية واتباع احص تغطية المسئولية المهنية للتسجيل أو التجديد للتسجيل.
- ٥ — فتح المجال أمام الخبراء والوسطاء للعمل من خلال شخصيات اعتبارية وفق ضمانات تكفل مصالح جميع أطراف العملية التأمينية.

مقدمة:

دراسة عن السوق السعودي*

حقق إجمالي اشتراكات التأمين في السوق السعودي عام ١٩٩٨ نحو ٣٠٥٤,١٪ حيث بلغ ٢٩٦٨ مليون ريال مقابل ٢٨٥٢ مليون ريال عام ١٩٩٧، وذلك على الرغم من استمرار تدني الأسعار في سوق التأمين خلال ١٩٩٨. وبعد هذا المعدل الأقل خلال السنوات القليلة الماضية، كما تظل اشتراكات التأمين بعيدة تماماً عن النسخة الافتراضية للسوق والتي تقدر بعشرين مليارات ريال سعودي.

ولقد جاء نحو اشتراكات التأمين في السوق انعكاساً للنسخة المتميزة (أكثر من ٥٣٪) الذي شهدته فرع التأمين الطبي خلال عام ١٩٩٨ علاوة على نحو فرعى السيارات والميدسي، بينما تم الجمع اشتراكات جميع فروع التأمين الأخرى. وتعزى مصادر سوق التأمين هذا التراجع إلى تدني الوعي التأميني في المملكة من جهة، واقتصر جهود التوعية والاهتمامات الجهات الحكومية على فرعى التأمين الطبي والسيارات من جهة أخرى. وفي الوقت الذي حفظت فيه نوامنات الطاقة أعلى معدل خسارة (أكثر من ٣٢٪) في السوق، عادت معدل الخسارة لتأمينات الخريق إلى مستوياته المقبولة بعد ارتفاع دام ستين. كما ارتفع المعدل الإجمالي للاحتفاظ خلال عام ١٩٩٨ ليصل إلى ٣٧,٢٨٪ في حين واصل فرعى التأمين

* نص التقرير الذي قدمه السيد مروان محمد الحازمي (مدير تأمينات الأفراد) والشركة الوطنية للتأمين التعاوني في منتدى شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين المنعقد بدمشق خلال الفترة ١٤ - ١٩ تشرين أول / أكتوبر ٢٠٠٠.

السيارات وتأمينات الخواتم المتنوعة تحقيق أعلى معدلات احتفاظ بين أنواع التأمين الأخرى (أكثر من ٥٨,٩٪ على التوالي)، وجدبى بالذكر ملاحظ من انخفاض بلغت نسخة ٣٥,٣٪ في إجمالي عدد العاملين في صناعة التأمين في المملكة، في حين ارتفعت نسبة العاملين السعوديين إلى ٢١,٣٪ مقارنة بـ ١٧٪ خلال عام ١٩٩٧.

معدلات النمو:

بعد مقارنة البيانات الرسمية الواردة لاشتراكات المكتبة لعام ١٩٩٨ لثلاثين من كبرى شركات التأمين العاملة في المملكة علاوة على البيانات الخاصة بالتعاونية للتأمين، والتي كانت حصصهم السوقية تمثل ٦٨,١٪ من إجمالي اشتراكات السوق خلال عام ١٩٩٧، قدرت الاشتراكات المكتبة في سوق التأمين السعودي بمبلغ ٢٦٨ مليون ريال عام ١٩٩٨ مقابل ٢٨٥٢ مليون ريال عام ١٩٩٧. ومقارنة تلك البيانات التي وردت من الشركات المتحاوية عام ١٩٩٨ تبين أنها حققت معدل نمو قدره ٤,١٪/٠٤.

ولا يزال عدد من شركات التأمين تبتعد عن الإفصاح عن بياناته أعمدتها، ومع أن الشركات المتحاوية تشكل ٥٥,١٪ من إجمالي شركات التأمين العاملة في المملكة، إلا أنه من الواضح أن حصةها (٣٥ شركة) من الإشتراكات تعتبر الأكبر ارتفاعاً بين مثيلاتها من شركات التأمين الأخرى. فقد اسجاحت ٣٥ شركة فقط للدرامة التي تقوم بها سنوياً التعاونية للتأمين من بين ٦٩ شركة تأمين تم الإتصال بها.

معدلات الخسارة:

تم تحديد معدلات الخسارة حسب نوع التأمين من خلال المعلومات المتوفرة لدينا من شركات التأمين المتحاوية، حيث تجاوبت ٢٧ شركة فقط فيما يخص بيانات معدلات الخسارة المتعلقة بمتناطها مما أتاح احساب معدلات الخسارة لكل أنواع التأمين على مستوى السوق لعام ١٩٩٨.

منهجية الدراسة:

تم الاتصال بـ ٦٩ شركة عامة في سوق التأمين السعودي، عن طريق استبيانات مبسطة عن اشتراكات التأمين ومعدلات الخسارة والاحتفاظ والقوى العاملة. وقد استجابت ٣٥ شركة بمعلومات عن إجمالي اشتراكاتها، وقد وفرت ٣٠ شركة منها معلومات كاملة عن نتائج أعمالها في عام ١٩٩٧، تم من خلالها احتساب معدل نمو قدره ٦٤,١٪ لمتوسط إجمالي اشتراكات السوق لعام ١٩٩٨، وذلك عن طريق مقارنة الاشتراكات المتوفرة عن السنتين ١٩٩٧ و ١٩٩٨ مضافاً إليها اشتراكات كبرى شركات التأمين الطبي من خلال معلومات السوق.

الإجمالي التقديرية	غير المتداولة	اشتراكات المتداولة	١٩٩٧	١٩٩٨
		اشتراكات المتداولة	٢١٤٠ مليون	٢٢٤٣ مليون
	الإشتراكات التقديرية للشركات غير المتداولة		٧١٢ مليون	٧٢٥ مليون
٢٨٥٢ مليون	٢٩٦٨ مليون			

وعلى الرغم من أن الشركات المتداولة تشكل مابنسبة ٥٥,١٪ من شركات التأمين العامة في المملكة، إلا أن الإجمالي الفعلي لاشتراكاتها المكتوبة يقدر بحوالي ٦٨,١٪ من إجمالي اشتراكات السوق عام ١٩٩٧ وبالتالي اعتبرت تشكل نفس النسبة تقريباً في عام ١٩٩٨. وبناء على ذلك، تم تقدير اشتراكات شركات التأمين غير المتداولة على أنها تشكل مابنسبة ٣١,٩٪ من إجمالي الاشتراكات، وتم إضافة معدل نمو قدره ٤,١٪. تم تخفيض الرقم الإجمالي المتحصل عليه بنسبة ٣٪ ليعكس تغيرات أعمال إعادة التأمين المسندة عادة داخل المملكة، وأخيراً تم احتساب ١٠٠ مليون ريال كمتوسط لأعمال التأمين المسندة عادة خارج المملكة في عام ١٩٩٨، وبالتالي أصبح إجمالي اشتراكات السوق ٢٩٦٨ مليون ريال.

**إجمالي الاشتراكات المكتتبة ضمن المحفظة التأمينية لعام ١٩٩٨ حسب
نوع التأمين والأهمية النسبية (بملايين الريالات)**

نوع التأمين	الاشتراكات	السوق ١٩٩٨	النسبة المئوية من حصة السوق ١٩٩٧
السيارات	٧١٨,٩	%٢٤,٢	%٢٣,٤
الطبي	٦٦٥,١	%٢٢,٤	%١٧,٩
الطرق	٣٩١,٠	%١٣,٤	%١٤,٤
بحري/بضائع	٣٤٩,٦	%١١,٨	%١٢,٤
الهندسي	٢٦٨,٧	%٩,٠	%٨,٦
الطاقة	٢٠٨,٨	%٧,٥	%٨,٤
الحوادث	١٤٢,٧	%٤,٨	%٥,٤
المساعد			
بحري/هياكل	%٧٩,٢	%٤,٧	%٣,١
الطيران	٥٩,٢	%٢,٠	%٢,٢
أخرى	٨٤,٨	٤,٩	%٣,٤
الإجمالي	٢٩٦٨	%١٠٠	%١٠٠

* تتضمن بالدرجة الأولى تأمين الحياة وضمان الأمانة.

نمو الاشتراكات حسب نوع التأمين:

كان هناك نحو إيجابياً في عمليات التأمين في بعض أنواع التأمين متمثلاً في عدد الوثائق الصادرة، ولكن نظراً لتدني أحوال السوق (الأسعار) الذي شهدته عام ١٩٩٨، فإنها في مجملها تعرضت لنمو سلبي في الاشتراكات فيما عدا التأمين الطبي والتأمين الهندسي وتأمّن بين السيارات. وعلى الرغم من وجود اتجاه تحسّس اعدي في إجمالي نمو عمليات التأمين يقدر بـ ٤٪ خلال عام ١٩٩٨، إلا أن نمو الاشتراكات قد توزع - وبصورة متباينة جداً - على مختلف أنواع التأمين وفق ما يتضح من الجدول التالي:

(ملايين الريالات)

نوع التأمين	اشتراكات ١٩٩٨	اشتراكات ١٩٩٧	معدل نمو ١٩٩٨	معدل نمو ١٩٩٧
الطبي	٦٣٥,٦	٥١٠,٤	%٢٥,١	%٣٠,٣
المهندسي	٢٦٨,٧	٢٤٥,٥	%٣,٨	%٩,٣
السيارات	٧١٨,٩	٦٦٦,٩	%٢٠,٠	%٨,٥
الحربي	٣٩١,٠	٤٢٠,٨	%٤,٦	%٤٤,٨
الحوادث المتنوعة	١٤٦,٧	١٥٢,٨	%٧,٤	%٦٦,٦
الطيران	٥٩,٢	٦٤,٢	%١٧,١	%٧٧,٨
بخاري/إيطان	٣٤٩,٦	٣٨١,١	%٧,٢	%٨,٣
بحري/هيكل	٧٩,٢	٨٧,٨	%١٩,٩	%٩,٨
الطاقة	٢٠٨,٨	٢٤٠,٨	%٦١٢,٧	%٦١٣,٣
أخرى	٨٤,٨	٩٥,٧	---	---
الإجمالي	٢٩٦٨	٢٨٥٢	%٥,١	%٤,١

* سجل التأمين الطبي أعلى معدل نمو في السوق بلغ ٣٠,٣٪ وذلك لعدة

أسباب هي:

- الاعتماد على البرامج الصحية التي تدار من قبل القطاع الخاص لتقديم متطلبات الرعاية الطبية للمواطنين والمقيمين.
- طرح وثائق التأمين الصحي للأفراد والعائلات ولأول مرة في السوق السعودية.
- إجازة مجلس الشورى السعودي لإتراضية التأمين الصحي للمقيمين.
- بدء شركة الاتصالات السعودية في توفير التأمين الصحي لموظفيها.
- زيادة الوعي بالتأمين الصحي.

وبشكل عام، فقد تطور التأمين الصحي بسرعة ليجذب المرتبة الثانية في سوق التأمين السعودي للسنة الثانية على التوالي بعد تأمين السيارات من حيث حجم الاشتراكات.

* التأمينات الهندسية حققت نمواً جيداً خلال عام ١٩٩٨ بلغ ٥٩,٥٪ حيث سُنت الاشتراكات ٢٦٨,٧ مليون ريال مقارنة بالنمو السلي البالغ ٥٣,٨٪ خلال ١٩٩٧ حيث كانت الاشتراكات ٢٤٥,٥ مليون ريال، ويعزى هذا النمو إلى زيادة المشاريع الإنسانية خلال عام ١٩٩٨.

* تأمين السيارات سجل نمواً كبيراً بلغ معدله ٥٨,٥٪ وذلك انعكاساً لعدة عوامل أهمها:

- التوجه لفرض إلزامية التأمين على سيارات الأجرة والแทجير.
- ثبو مبيعات تأمينات الأفراد.
- زيادة الوعي بتأمين السيارات.
- التنفيذ الداجن لعدة برامج تسويقية خاصة بتأمين السيارات.

* تأمينات الطاقة سجلت أعلى معدل انخفاض في خلال ١٩٩٨ حيث انخفضت بمعدل ٥١٣,٣٪ وذلك للأسباب التالية: تدني أحوال السوق (الأسعار)، المدفأة الشديدة والطاقة الاستيعابية لمعدي التأمين، علاوة على تراجع الاكتتاب في المخاطر الدولية.

* التأمين البحري (هياكل) سجل انخفاضاً قدره ٦٩,٨٪ وذلك للأسباب التالية:

— تدني أحوال السوق بسبب الطاقة الاستيعابية الضخمة لمعدي التأمين والتي أدت إلى قبول بعض عمليات التأمين بأسعار متذبذبة، الأمر الذي دفع أسعار التأمين في السوق بشكل عام إلى الانخفاض.

— تراجع الاكتتاب في المخاطر الدولية.

— قسط التأمين لا يتم احتسابه بناء على القيمة السوقية بل على مبلغ يتافق معه الطرفان.

* التأمين البحري (بضائع) سجل أيضاً انخفاضاً في المدفأة بنسبة ٥٨,٣٪. ويعزى ذلك بصورة أساسية إلى الأزمة المالية الآسيوية والانخفاض بتصدير شحنات البتروكيماويات، علاوة على تدني أسعار السوق.

* سجل تأمين الطيران انخفاضاً بمعدل ٧٧,٨٪ حيث انخفضت الاشتراكات من ٦٤,٢ مليون ريال عام ١٩٩٧ إلى ٥٩,٢ مليون ريال عام ١٩٩٨، ويعزى ذلك إلى تدني أسعار السوق.

* تأمينات الحوادث المتعددة انخفضت بنسبة ٦,٦٪ وذلك عائد للانخفاض الحاد في الأسعار، وخصوصاً تعطيلات جميع أحصار المصادر.

* تأمين الحريق الخفيف بنسبة ٥٤,٨ عما كان عليه في عام ١٩٩٧، وذلك لعرض السوق لنجد في الأسعار بسبب الصافحة الاستيعابية الضخمة لمعيدي التأمين بالإضافة إلى المسافة الشديدة.

الاشتراكات المقلنة (١٩٩٨ - ١٩٩٦)

(بملايين الريالات)

نوع التأمين									
١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	
٧١٨,٩	٦٦٢,٦	٥٥٤,٤	٥٤١,٣	٥٣,٥	٤٨٩,٩	٤٢٥,٥	٣٤٧,٣		سارات
٦٦٥,١	٥١١,٤	٤٠٨,٠	٣٥٠,٢	٢٧٨,٨	٢٣٠,٠	١٣٧,٩	٨٤,١		الط
٣٩١,٠	٤١٠,٨	٤٣٠,٦	٤١٤,٠	٤٠٤,٧	٣٤٥,٠	٢٨٠,١	٢٣٤,٠		طريق
٣٤٩,٦	٣٨١,١	٤١١,٦	٣٠٢,٧	٢٧٥,٩	٣٢٠,٢				محري/إيجاع
٢٦٨,٧	٢٤٢,٥	٢٥٥,٢	٣٠٠,٢	٢٢٤,٤	٢٢١,٩	١٢٦,٢	١٢٧,٩		الضد
٢٠٨,٨	٢٤١,٨	٢٧٥,٨	٢٧٠,٤	٢٨٦,١	٢٨٩,٢	٢١٨,٦	١٦١,٣		طا
١٤٢,٧	١٥٣,٨	١٦٥,١	١٣٦,٤	١٧٥,٤	١٧٦,٣	١٣٤,٤	١٢٦,١		الحـادثـ المـتـوـعـةـ
٧٩,٦	٨٧,٨	١٠٩,٦	١٢٦,٠	١١٣,٥	١٠٣,٣		٤١٦,١	٤٢٢,٢	محري بضائع/هـاـكـلـ
٥٩,٢	٦٤,٢	٧٧,٤	٩٤,٤	١٠٢,٢	٩٢,٤	٧٢,٩	١١٥,٥		محـريـ/هـيـساـكـلـ
٨٤,٨	٩٥,٧	٩٩,٣	٥٤,٤	٧٢,٣					الـعـانـ
٢٩٣,٨	٢٨٥,٢	٢٧١,٤	٢٦٦,٨	٢٤٣,٤	٢١١,٢	١٩٧,٢	١٦٦,٠		الـإـجـمـاليـ
%٦٤,١	%٥٥,١	%٥٥,٧	%٥٥,٥	%٥١,٠	%٥١,٣	%٥١,٨			إـجمـاليـ لـمـوـالـقـ
									غـيرـ مـتـوفـرـ

معدلات الخسارة

للسنة الخامسة على التوالي، سعت الدراسة السوية لسوق التأمين السعودي — والتي تقوم بها التعاونية للتأمين — إلى احتساب معدلات الخسارة لكل نوع من أنواع التأمين ككل على حدة. فقد تجاوبت لهذه الدراسة سنة ٢٧١٩٩٨ م ٢٧ شركة بعلومات مفصلة عن معدلات الخسارة علاوة عن المعلومات الخاصة بالتعاونية للتأمين؛ علما بأن اشتراكات هذه الشركات المتباينة تمثل ٦٦,٩٨٪ من إجمالي اشتراكات السوق لسنة ١٩٩٨.

نوع التأمين	اشتراكات ١٩٩٨		مطالبات متقدمة مليون	معدل الخسارة المتقدمة	معدل الخسارة	معدل الخسارة	معدل الخسارة	معدل الخسارة
	١٩٩٥	١٩٩٦						
الطاقة	٢٠١,٦	٢٦٧,٣	٢٦٧,٣	٦١٠,٠٠٪	٦١٨,١٦٪	٦٣٩,٨٧٪	٦٣٢,٥٪	٦٣٩,٨٧٪
السيارات	٣٧٠,١	٢٣٠,١	٢٣٠,١	٦٥٩,٩٩٪	٦٦٣,٣٤٪	٦٦١,٨٥٪	٦٦٢,١٧٪	٦٦١,٨٥٪
بخاري/بستان	١٦٥,٧	٩٧,٧	٩٧,٧	٦٤٨,١١٪	٦٤٩,٢٨٪	٦٤٨,١١٪	٦٤٨,٩٩٪	٦٤٨,٩٩٪
الطبي	٢٨٣,٥	١٥٦,١	١٥٦,١	٦٧٩,٥١٪	٦٨٤,١٣٪	٦٩١,٨٨٪	٦٠٥٥,٠٧٪	٦٩١,٨٨٪
بخاري/هيكل	٥٠,٧	٢٧,٣	٢٧,٣	٦٢٥,٣٣٪	٦٦١,٨٠٪	٦٦٦,٩٠٪	٥٣,٨٦٪	٦٦٦,٩٠٪
الحوادث المتعددة	٩٥,٣	٥٦,٢	٥٦,٢	٦٣١,٥٤٪	٦٤٨,٤٣٪	٦٤٨,٤٣٪	٦٢٢,٥٥٪	٦٣١,٥٤٪
الطرق	٤٢٧,٠	١٢٠,٣	١٢٠,٣	٦٦٤,٤٣٪	٦١٤١,٣٪	٦١٤١,٣٪	٦٥٢,٦٢٪	٦١٤١,٣٪
الطيران	٥٠,٧	٢٥,٧	٢٥,٧	٩٦٣,١١٪	٩٣٣٩,٨٪	٩٣٣٩,٨٪	٩٣٢١,٢٪	٩٣٣٩,٨٪
المهندسي	١٢٩,٦	٦٤,٢	٦٤,٢	٩٣٠,١٠٪	٩٣٣,٠٤٪	٩٣٣,٠٤٪	٩٢٣,٤٦٪	٩٣٣,٠٤٪
آخر	٧٧,٤	٣٥,٦	٣٥,٦	٩٤٩,٩٨٪	٩١٧,٢٤٪	٩١٧,٢٤٪	٩٢٩,٣٠٪	٩٢٩,٣٠٪
الإجمالي الفواعي	١٣٩١,١	١٠٦٢,٦	١٠٦٢,٦	٩٦٣,٠١٪				
الإجمالي الكلي	٢٩٦٨	١٨٧٩,٨	١٨٧٩,٨	٩٤١,٦٠٪	٩٧٣,١٢٪	٩٧٣,١٢٪	٩٦٠,٩٧٪	٩٦٠,٩٧٪

في عام ١٩٩٨ سجلت تأمينات الطاقة أعلى معدلات الخسارة حيث بلغت ٦٣٢,٥٪ ويعزى ذلك بصورة أساسية إلى عاملين رئيسيين هما دفع مطالبات كبيرة، وقبول أخطار تأمينية عالية باشتراكات منخفضة بسبب تدني أسعار السوق.

التأمين البحري / بضائع سجل أيضاً معدل خسارة مرتفع نسبياً عام ١٩٩٨ بلغ ٥٥٩٪ مقارنة بعام ١٩٩٧ حيث كان معدل الخسارة ٤٨٪، ويعزى ذلك لتدني أحوال السوق.

أما بالنسبة للتأمين البحري / هياكل والمتاثر من تردي أحوال السوق، فقد حقق معدل خسارة بلغ ٥٥٣,٩٪ وهو أفضل من معدل العام السابق ٦٦,٦٪. ويعزى ذلك إلى عدم وقوع خسائر كبيرة عام ١٩٩٨.

تأمينات الحوادث المتنوعة سجلت معدل خسارة مرتفع نسبياً بلغ ٥٣,٨٪ وذلك منسوب إلى الانخفاض الحاد في الأسعار، متباين الانخفاض الحاليل في تأمين جميع أخطار المصادر.

الانخفاض معدل الخسارة لتأمينات الحريق عام ١٩٩٨ ليصل إلى معدل مقبول بلغ ٥٣٪ مقارنة بما كان عليه عام ١٩٩٧ حيث كان ٠٧,٤٪، وعام ١٩٩٦ حيث كان ٤١,٣٪. ويعزى ذلك إلى عدم وقوع خسائر كبيرة عام ١٩٩٨ فيما يخص تأمين الطيران، فقد سجل معدل خسارة مقبول نسبياً بلغ ٥٠,٧٪ وذلك عائد إلى ارتفاع مطالبات الحوادث الشخصية لطاقم الطائرات وقدرت الرخص.

أما فيما يخص التأمين الطبي، فقد سجل معدل خسارة مضللاً بلغ ٥٥,١٪ خلال عام ١٩٩٨ مقارنة بمعدلاته السابقة والتي قد تجاوز ٩٠٪ وهذا الانخفاض الحاد في معدل الخسارة منسوب إلى أن هناك بعض التغطيات التأمينية

الكبيرة والتي بدأت خلال الربع الأخير من عام ١٩٩٨، ودرج إجمالي اشتراكاتها خلال تلك السنة، حيث تم احتساب كامل مبلغ الاشتراك من ضمن الاشتراكات المكتتبة لعام ١٩٩٨ في حين أن المطالبات الواردة منها في عام ١٩٩٨ لا تكاد يذكر مقارنة بمبلغ الاشتراكات، ولكن سوق، يتم تأثيرها السلبي بسبب أن جميع المطالبات لسنة كاملة سوف ترد خلال عام ١٩٩٩.

فيما يتعلق بتأمين السيارات والتأمينات الحادثية بالإضافة للتأمينات الأخرى، فقد تذبذبت معدلات خسارتها ولكن في حدود المعدلات المقبولة. وذلك لعدم التأكيد وعدم القدرة على التحكم بعدد المطالبات ومتانتها.

وكما سبق توضيحه، فقد تم احتساب معدلات الخسارة أعلاه بناءً على المعلومات الواردة من ٢٧ شركة بالإضافة إلى التعاونية للتأمين. وعلى الرغم من أنها غير دقيقة، إلا أنه يمكن الاعتماد عليها وذلك لأنها تعكس نشاط ما يقارب ثلثي حجم السوق.

معدلات الاحتفاظ

السنة الرابعة على التوالي، سعت الدراسة السنوية لسوق التأمين السعودي إلى احتساب معدلات الاحتفاظ لكل نوع من أنواع التأمين كلي على حدة. فقد تجاوبت لهذه الدراسة سنة ١٩٩٨ م ٢١ شركة بمعلومات مفصلة عن معدلات الخسارة علاوة عن المعلومات الخاصة بالتعاونية للتأمين، علمًا بأن اشتراكات هذه الشركات المتحاورة بلغت ١٦٤٧ مليون ريال وتمثل ٥٥٥,٥٪ من إجمالي اشتراكات السوق لسنة ١٩٩٨.

وتبيّن دراسة الأرقام الواردة، أن تأمين السيارات لا زال يحقق أعلى معدل احتفاظ في إجمالي المحفظة التأمينية بلغ ٥٠٨٩,٥٪، تليه بفارق كبير تأمينات الحوادث

المتنوعة بمعدل ٤%٥٠، ثم التأمين البحري بضائع ٣٥,٨٪، فالتأمين الطبي ٣٣,٢٪، أما أنواع التأمينات "الأخرى" – والتي تشمل بالدرجة الأولى تأمين الحياة وضمان الأمانة – فقد بلغ معدل احتفاظها ٣٠,٧٪.

كما أن تأمينات الطاقة والطيران سجلت أقل معدلات احتفاظ وذلك خطورتها وحجم خسائرها، بينما تشير التأمينات الهندسية وتأمينات الحريق إلى الأحوال المتدنية لمعددي التأمين المستمرة خلال العام ١٩٩٨.

هذا وقد ارتفع معدل إجمالي الاحتفاظ لعام ١٩٩٨ في سوق التأمين السعودي بالنسبة لمختلف أنواع التأمين إلى ٣٧,٢٨٪ مقارنة ٣٢,٩٤٪ و ٣٠,٠٩٪ خلال عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٦ على التوالي:

(ملايين الريالات)

نوع التأمين	اشتراكات ١٩٩٨	الاحتفاظ ١٩٩٨	معدل الاحتفاظ في ١٩٩٨	معدل الاحتفاظ في ١٩٩٧	معدل الاحتفاظ في ١٩٩٦
السيارات	٣٦٣,٢	٣٢٥,٢	٨٩,٥٤٪	٨٥,٦٧٪	٨٦,١١٪
الحوادث المتنوعة	٨٨,٦	٤٤,٦	٥٠,٣٩٪	٤٢,٥٦٪	٤١,٨٩٪
بخاري / بضائع	١٧٠,٣	٦٠,٩	٣٥,٥٨٪	٣٤,٧٢٪	٣٧,٢٣٪
الطهي	٢٦٩,١	٨٩,٤	٣٣,٣٢٪	٣٢,٨٨٪	٣٤,٠٢٪
الهندسي	١٧٠,٩	٤٥,٧	٣١,٥٣٪	٣١,٧٧٪	٣١,٤٤٪
بخاري / هيكلي	٥١,٧	٢٧,٥	٣١,٤٧٪	٣٢,٥٣٪	٣١,٤٥٪
الطيران	٥٠,٧	٢٧,٢	٣١,٤٣٪	٣١,٣٥٪	٣١,٨٧٪
الحريق	٢١٨,٥	٢٦,٧	٣١,٢٣٪	٣١,٥١٪	٣١,٣٥٪
الطاقة	٢٠١,٦	٩,٦	٣٠,٤٧٪	٣٠,٣٩٪	٣٠,٢٣٪
أخرى	٦٣,٥	١٩,٥	٣٠,٠٦٪	٣٠,٧٦٪	٣٠,٦٦٪
الإجمالي الفرعي	١٦٤٧	٦١٤,٢	٣٧,٢٨٪	٣٧,٢٨٪	٣٧,٢٨٪
الإجمالي الكلي	٢٩٦٨	٩٧٧,٧	٣٢,٩٤٪	٣٢,٩٤٪	٣١,١٩٪

يعزى ارتفاع معدلات الاحتفاظ بالنسبة لكل من التأمينات الهندسية والطيران والتأمين البحري بضائع، إلى زيادة الغدرة الاستيعابية لاتفاقيات إعادة التأمين. بينما يعزى انخفاض معدل الاحتفاظ للتأمين البحري هباكل إلى عدة أسباب:

- هروب بعض أعمال التأمين الخاصة بالتأمين البحري هباكل إلى خارج السوق السعودي.
- تقادم الأسطول المؤمنة سنة بعد أخرى مما يزيد من درجة المغامرة والخطر.
- انخفاض معدلات الاحتفاظ بمحظ اتفاقيات إعادة التأمين الائتمانية.

القوى العاملة:

بلغ عدد العاملين في ٣٢ شركة من الشركات المتحاربة بالإضافة إلى التعاونية للتأمين والتي تمثل مجتمعة حوالي ٦٧١,٥٪ من حجم السوق في عام ١٩٩٨، ما يجموعه ١٦٥٤ عامل. وبافتراض أن الشركات غير المتحاربة والتي تمثل ٥٢٨,٥٪ من حجم السوق، قد اتبعت أثناطاً مائة في التوظيف والإدارة، فإن الإجمالي التقديرى لعدد العاملين في صناعة التأمين بالمملكة يقدر بحوالي ٢٣١٥ عامل بانخفاض قدره ٥٥,٣٪ عن عام ١٩٩٧.

كما ارتفعت نسبة المواطنين السعوديين العاملين في صناعة التأمين بالمملكة إلى ٦٢١,٣٪ من إجمالي القوى العاملة في سوق التأمين بالمملكة في عام ١٩٩٨ مقارنة بـ ٥١٧٪ في عام ١٩٩٧. كما يمثل المواطنون السعوديون العاملون في

التعاونية للتأمين ٤٤٪ من إجمالي الموظفين السعوديين العاملين في صناعة التأمين بالملكة.

الإجمالي	غير سعوديون	سaudيون	السنة
٢٣١٥	١٨١٤	٥٠١	١٩٩٨
٢٤٤٤	٢٠٣١	٤١٣	١٩٩٧
٢٣٢١	١٩٥٠	٣٧١	١٩٩٦
٢٣٥٢	١٩٧٥	٣٧٧	١٩٩٥
٢٢٣٠	١٨٨٨	٣٤٢	١٩٩٤
٢٤٨٨	٢٢١٩	٢٦٩	١٩٩٣

الإنتاجية:

ارتفاع متوسط إنتاجية الفرد في قطاع التأمين السعودي في عام ١٩٩٨ بنسبة ٦٩.٩٪ حيث بلغ ١,٢٨٢,٠٠٠ ريال مقارنة بـ ١,١٦٧,٠٠٠ ريال في عام ١٩٩٧. ويعزى ذلك لزيادة إجمالي الاشتراكات (حجم السوق)، إضافة إلى انخفاض عدد العاملين في هذه الصناعة.

سوق التأمين في الجماهيرية العربية الليبية^(*)

النشأة والتطور

إن البداية الحقيقة للتأمين في ليبيا كانت أثناء حكم العثمانيين لليبيا حيث طبق قانون التأمين البحري العثماني عام ١٨٤٩ ف، وأثناء الاحتلال الإيطالي لليبيا ومن أجل حماية مصالحهم الاقتصادية والتجارية أصدر القانون رقم (٢٠١٢) بتاريخ ٣/١١/١٩٣٤ ف والذي ينص على تطبيق كافة قوانين التأمين الإيطالية في ليبيا، ونظراً لوجود جالية إيطالية كبيرة في كل المدن، أسست شركات التأمين الإيطالية فرعاً ووكالات لها في كافة مجالات التأمين، واستمر هذا الوضع حتى عام ١٩٥٩ ف إلى أن صدر أول قانون للإشراف والرقابة على شركات التأمين تحت رقم (٧) لسنة ١٩٥٩ ف لتضعيف له كافة شركات التأمين الليبية والأجنبية.

وفي منتصف السبعينيات بدأت شركات التأمين الليبية تظهر إلى الوجود فتأسست العديد من الشركات التي استطاعت أن تأخذ دورها الطبيعي في هذا المجال الخيري الهام وذلك بانتعاش مع شركات التأمين وإعادة التأمين الأجنبية والعربية.

وفي عام ١٩٧٠ صدر قانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٧٠ في شأن الإشراف والرقابة على شركات التأمين والذي ينص في مادته الأولى على تولي أمانة الاقتصاد والإشراف والرقابة على شركات التأمين.

^(*) — نص التقرير الذي قدمه الأستاذ علي محمد السوري مدير عام وعضو مجلس إدارة الشركة الشفافة المساعدة للتأمين في منتدى شركة الأتحاد العربي لإعادة التأمين المنعقد بدمشق حلال الفترة ١٤-١٥ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٠.

هذا وفيما يلى مراحل تطور العمليات التأمينية في ليبيا والتي يمكن تقسيمها إلى أربع مراحل وهي كالتالي:

المرحلة الأولى:

من عام ١٩٥٩ ف إلى عام ١٩٧٠ والتي في بدايتها سقطت الفروع والوكالات الأجنبية على سوق التأمين الليبي ولم يظهر وجود للشركات الليبية إلا في عام ١٩٦٤ ف وذلك بتأسيس أول شركة تأمين ليبية. والبيان الثاني يبين أسماء الشركات الوطنية وتاريخ تأسيسها:

- ١) شركة ليبيا للتأمين في ٣٠/٥/١٩٦٤ ف.
- ٢) شركة الصخاري للتأمين في ١٥/١/١٩٦٧ ف.
- ٣) شركة المحatar للتأمين في ١٨/١/١٩٦٩ ف.
- ٤) شركة شمال إفريقيا للتأمين في ١٦/٧/١٩٦٩ ف.

المرحلة الثانية:

وذلك من عام ١٩٧١ إلى ١٩٨٠ وهي فترة أكتملت فيها الثورة سيطرة الوكلالات والفروع الأجنبية على التأمين وذلك بتأسيس الوكلالات والفروع الأجنبية مع دمج مجموعة الشركات الوطنية في شركتين وظبيتين هما شركة ليبيا للتأمين وشركة المحatar للتأمين.

المرحلة الثالثة:

من عام ١٩٨١ ف إلى ١٩٩٨ وهي المرحلة التي انفرد فيها شركة ليبيا للتأمين بإحتكار سوق التأمين الليبي وذلك بدمج شركة المحatar في شركة ليبيا للتأمين.

المرحلة الرابعة:

مع نهاية عام ١٩٩٧ ارتدى سوق التأمين الليبي حلة جديدة، تجلست في تأسيس الشركة المتحدة للتأمين لراولة أعمال التأمين وإعادة التأمين ويشارك في رأسها القطاع الخاص والعام، وقد شرعت في الإكتساب في بداية شهر نيسان / أبريل ١٩٩٩ فـ.

وغير كافة هذه المراحل المختلفة استطاع قطاع التأمين في ليبيا أن يأخذ مكاناً هاماً بين الأنشطة المختلفة الأخرى .. وإن يلعب دوراً حقيقياً في النهوض بهذا النشاط الحيوي الهام وذلك بتأمين وتعطية كافة الأنشطة الاقتصادية والمالية بفضل جهود ومثابرة الأخوة العاملين في هذا المجال.

ولعله من المناسب أن نقدر ونثمن الدور الذي لعبته الشركات العربية في مجال التأمين وإعادة التأمين بما قدمته وتقديمه من مساعدة في وضع الأسس الفنية والتنظيمية لأعمال شركات التأمين في ليبيا.

الهيكل التنظيمي لسوق التأمين الليبي

أولاً – شركات التأمين:

في الوقت الحاضر تعمل شركتان وطنيتان داخل السوق الليبي، تمارس أعمال التأمين وإعادة التأمين لكافة فروع التأمين المختلفة، سيارات، تأمين بحري، تأمين حريق وسطو، تأمين الحوادث المتنوعة، تأمينات حياة، ولا تتوفر في السوق الليبي أية شركة تزاول أعمال إعادة التأمين على وجه الخصوص.

ثانياً – وكالات ووسطاء التأمين:

حتى تاريخه لم يصدر قرار يسمح بعودة وكالات التأمين للعمل داخل السوق الليبي ولكن تسمح الشركات باوظفيتها باستحلاب أعمال اختيارية في مجال

تأمين الممتلكات والحياة والحصول على عمولة من هذه الأعمال ولكن هناك مخاولات حادة وقوية من أجل السماح لهذه الوكالات والوسطاء بالعودة إلى ممارسة هذا النوع من الأعمال من أجل تثمين وزيادة أقساط السوق الليبي وتقدم الخدمة التأمينية في كافة ربوع الجماهيرية بكل سهولة ويسر.

ثالثاً — خبراء واستشاري التأمين:

يعمل داخل السوق الليبي العديد من الخبراء واستشاري التأمين الذين يقدمون خدماتهم الأمامية في مجال الاستشارة والخبرة إلى الأفراد والشركات وجميعهم معتمدون لدى المحكمة.

رابعاً — قسم الإشراف والرقابة على شركات التأمين:

بتاريخ ١٠/٢٦/١٩٧٠ صدر القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٧٠ فـ للإشراف والرقابة على شركات التأمين، هذا وقد تولى قسم التأمين في أمانة الاقتصاد والتجارة أعمال مراقبة وإشراف على نشاط شركات التأمين العاملة داخل ليبيا ولقد ورد في القانون العديد من الأحكام الهامة التي جاءت تدعيمًاً لنشاط التأمين في ليبيا.

أنواع التأمينات التي تزاولها شركات التأمين

انقسمت عمليات التأمين كما وردت في المادة الثانية من قانون الإشراف والرقابة رقم ١٣١ لسنة ١٩٧٠ فـ إلى التالي:

- ١) فرع التأمين على الحياة ويشمل جميع عمليات التأمين التي يكون لاحتمالات الحياة أو الوفاة أو العجز دخل فيها.

- ٢) فرع تكوين الأموال ويشمل جميع عمليات التأمين التي يكون لاحتمالات الحباء أو الوفاة أو العجز دخل فيها.
- ٣) فرع تأمين الحريق والتأمينات التي تتحقق به عادة وتشمل التأمين من الأضرار الناشئة عن الانفجارات والاضطرابات والظواهر الطبيعية وما إليها.
- ٤) فرع تأمين النقل البري والبحري والجوي، ويشمل التأمين على أحجام السفن والطائرات وعلى آلاها ومهماتها والتأمين على البضائع والمنقولات والتأمين من الأخطار التي تنشأ عن بنائها أو صناعتها أو استخدامها أو إصلاحها أو رسوها بما في ذلك الأضرار التي تصيب الغر.
- ٥) فرع تأمين السيارات: ويقصد به التأمين من جميع الأخطار التي تنشأ من استخدام المركبات ذات المحرك بما في ذلك الأضرار التي تصيب الغر ولكن باستثناء مخاطر النقل.
- ٦) فرع التأمين من الحوادث: ويشمل جميع عمليات التأمين التي لا تدخل ضمن أحد فروع التأمين السابقة وهي تأمين الحوادث الشخصية وتأمين إصابات العمل وتأمين المسؤولية المدنية وتأمين المقاولات والتأمينات الهندسية والتأمين من السرقة والسطور والتأمين على التقادم بالجزائر الحديدية وأمتنة المسافرين وتأمين حراسة الأمانة وضمان الائتمان وتأمين كسر البرجاج وتأمين الماشية والتأمين من أية أخطار أخرى لم ينص عليها صراحة في هذا القانون.

الوضع القائم لنشاط التأمين

بنظرية فاخصة وتفاقيه للوضع التأميني في الجمهورية وذلك خلال الفترة الأخيرة، يلاحظ المتبع لنشاط التأمين أن هناك تحرراً قد حدث خلال المدة الماضية

عن طريق السماح لشركة تأمين جديدة بعمارة العمل التأميني ومساهمة القطاع العام والخاص، وهي الشركة المتحدة لتأمين، وهذا ناتج عن توجه الدولة إلى نظم اقتصادي واجتماعي يكون فيها للشركات الجماعية المملوكة للأفراد دوراً هاماً في مسيرة النشاط العام بالجماهيرية مثل التعليم والصحة والتجارة والمقاولات وقطاع المال والمصارف وهذا بلا شك سيكون هرصة كبيرة لشركات التأمين من أجل تقديم نفسها وذلك عن طريق تقديم وعرض خدماتها التأمينية لفروع التأمين التقنية مع طرح أنماط جديدة من التأمين مثل التأمين الصحي والزراعي وتطوير بيع تأمينات الحياة بطرح أنماط وأشكال لتوثيق تأمين حياة لم يقدمها السوق الليبي من قبل حيث أن تأمينات الحياة لا تمثل إلا ما نسبته ٦% من إجمالي أقساط التأمين في ليبيا وذلك عن عام ١٩٩٨م مقابل نسبة لا تقل، بل وفي أحيان كثيرة تزيد عن ٥٥% من أقساط تأمينات الحياة في الدول الأوروبية. ومن أجل تعميق الأهداف المنشودة والتي من أجلها سمع لشركات تأمين أخرى بالعمل ضمن السوق العربي الليبي وإنماء احتكار سيطرة شركة تأمين واحدة يحب العمل باللاحظات التالية:

- ١) توفير التعاون المثمر والبناء بين الشركات المحلية عن طريق تبادل الأعمال سواء عن طريق الإسناد الخالي للأعمال التي تزيد عن قدرها الاستيعابية أو عن طريق الإسناد الإلزامي حتى يمكن من تعميق هدف الاحتفاظ داخل السوق المحلي.
- ٢) وضع استراتيجيات طوبلة لدى وذلك من أجل تطوير السوق المحلي المرفع من مستوى أقساط التأمين إلى الناتج القومي والذي لا يتعدى ٧٪ في عام ١٩٩٨.

٣) العمل على تقديم خدمات جيدة ومتطرفة للمؤمن له وعدم الدخول في منافسة غير مثمرة قد يؤدي ذلك إلى التأثير سلباً على أسعار التأمين وبالتالي إلى انخفاض في حجم الأقساط.

نظرة مستقبلية لصناعة التأمين في الجماهيرية

في مستهل عام ١٩٩٩ـ حدث تغيير في مسيرة قطاع التأمين في الجماهيرية بعد بداية عمل الشركة المتحدة للتأمين إلى جانب شقيقتها شركة ليبيا للتأمين بعد فترة احتكار كبيرة للسوق التأميني دامت لحوالي ١٨ (عشرة عشر سنة) سقطت فيها هذه الشركة على هذا المجال، ولقد أدى ذلك وحال فترة بسيطة جداً إلى تطوير العمل التأميني بكافة أشكاله من الاتصال بالمؤمنين لهم مباشرة وتبسيط إجراءات المعاملات وإلى محاولة تقديم أشكال وأنماط جديدة من التأمين مثل التأمين الزراعي والصحي وإلى ظهور قيادات جديدة في هذا المجال إلى غيرها من الأمور الهامة والتي ستظهر مستقبلاً.

وفي نفس العام صدر إعلان في الصحف المحلية لجماهيرية بقیام شركتين آخرتين تحت اسمي الحصن للتأمين، والرابطة للتأمين بإعادة التأمين، ولكن حتى تاريخه، لم يظهر بما يفيد أن مسيرة عملهم قد أصبحت قوية، لهذا يتبيّن لنا جميعاً أن قطاع التأمين قد أصبح على طريق جديد من حيث إحداث تغييرات هامة تؤهله لأن يلعب دوراً هاماً في مسيرة الشاط الاقتصادى ويُلعب دوراً حقيقياً وفعالاً في مسيرة النشاط التأميني يكون جديراً بالتقدير والاحترام أمام أسواق التأمين الأخرى وبالاخص العربية والإفريقية.

كما نود أن نشير إلى أنه حال الستين الأخيرة تبرأ العقد في الجماهيرية العديد من المؤشرات الاقتصادية المختلفة المتعلقة بمحال المال والاقتصاد والأعمال

والتي آخرها المؤتمر الذي انعقد بالفترة من ٩ - ١١/٩/٢٠٠٠ فتحت اسم هكلة الاقتصاد النبي وفق النظرية الجماهيرية وما جاء بالندوة وتوصياتها أن هناك توجه كبير نحو تحرر في الاقتصاد النبي من حيث عمل الشركات المالية والتجارية والاقتصادية وكذلك صدور القوانين المنظمة لعمل الاستثمارات الأجنبية.

ومن أجل تحقيق نمو مطرد وتعاون بناء بين كافة الشركات العاملة سواء الحالية أو التي سيسمح لها بالعمل في المستقبل على السوق الأبعد في الاعتبار العوامل الذاتية:

- ١) العمل على زيادة ونشروعي التأمين بكافة الطرق المختلفة وخاصة لقطاع الأفراد.
- ٢) العمل على تطوير وتدريب ورفع كفاءة وأداء العاملين في القطاع وللكافية المستويات الإدارية والمالية والفنية سواء على المستوى المحلي أو العربي.
- ٣) العمل على تبادل المعلومات والبيانات والأراء داخل السوق حتى يمكن مواكبة تطور سوق التأمين العربي والدولي.
- ٤) الالتزام بروح المنافسة الشريفة والمنضطة تجاهًا للحيث خلل في السوق المحلية.
- ٥) إدخال أنماط وأنماط جديدة للتأمين حتى تواكب الاتجاهات والمتغيرات الجديدة والسرعة التي تحدث دولياً وعربياً.
- ٦) استثمار الأموال وتوظيفها في الحالات الاقتصادية المختلفة التي تحقق الاستقرار والأمان.

- ٧) العمل على تعاون الشركات المحلية مع الاتحادات العربية والأجنبية وإقامة علاقات تعاون بما يخدم المصالح المشتركة.
- ٨) العمل على تحسين شروط وأسعار التأمين بما يتحقق الفائدة المطلوبة للمؤمن لهم.
- ٩) العمل على زيادة القدرة الاحتفاظية للسوق المحلية وعلى أسس فنية وعلمية مدققة تكفل تطور نمو السوق المحلي وزيادة إمكاناته المادية.

الشركات العاملة في السوق الليبي (*)

يتكون السوق الليبي من شركتي تأمين مما شركتة ليبا للتأمين والشركة المتحدة لتأمين وتقوم شركات التأمين الوطنية من خلال فروعها ومكاتبها المنتشرة في كافة ربوع الجماهيرية بتقدیم الخدمات التأمينية إلى جمهور المؤمن لهم، ونظراً لعدم وجود شركة إعادة تأمين وطنية، تقوم شركات التأمين المعاشرة بدور معيدي التأمين، ولكن تساهم الجماهيرية في العديد من شركات الإعادة العربية والأفريقية والأوروبية، هذا وفيما يلي استعراض مختصر للشركاتين العاملتين في السوق العربي الليبي.

أولاً - شركة ليبا للتأمين

بداية من عام ١٩٨١ اف اقصر العمل التأميني على شركة تأمين واحدة وذلك بعد قرار دمج شركة المحatar للتأمين في شركة ليبا للتأمين وهي شركة مساهمة مملوكة للدولة بالكامل وتتبع أمانة اللجنة الشعبية العامة للمالية، وعقب

(*) الحدول الإحصائية بشركة ليبا للتأمين مصدرها التقرير "لقدم إلى المؤتمر العام الثالث والعشرين للاتحاد العام العربي للتأمين المنعقد في أبو ظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة بتاريخ ٤٨ - ٣٠ مارس

قرار الدمج عملت الشركة على توسيع نشاطها التأميني في مختلف مدن وقرى الحماهيرية فأسست العديد من الفروع والمكاتب والمكاتب الفرعية حيث تقدم خدماتها عن طريق ثانية فروع وأكثر من خمسين مكتباً فرعياً في كافة مناطق الحماهيرية كما تساهم الشركة في العديد من الشركات الوطنية العاملة في مختلف القطاعات الاقتصادية والتجارية ولم يقتصر الأمر على مساهمتها الداخلية بل ساهمت في العديد من شركات إعادة التأمين العربية والأفريقية والأوروبية.

النشاط الفي:

نعرض فيما يلي تطور الأقساط المكتبة والتعويضات المسداة للشركة:

بيان أقساط شركة ليبا للتأمين

لـ ٢٠٠٠

الأهمية النسبية			أقساط الأمان			فرع التأمين
١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	
٢٩,٠٠	٢٧,٨٠	٢٧,١٨	٢٣,٩٥٧	٢٢,٨٥١	٢٠,٩٨٠	تأمينات الحريق
٢٤,٨٥	٢١,٤٩	٣٢,٣٠	٢٠,٥٣٢	٢٥,٨٧٩	٢٤,٩٣٢	تأمينات النعن
١٠,٩٢	١٠,٧٦	١١,٢٦	٩,٠٢٤	٨,٧٦٤	٨,٦٨٩	تأمينات إيجاري
١٤,٦٤	١٤,٩٨	١٤,٠١	١٢,٩٢٢	١٢,٣١٠	١٠,٨١٤	تأمينات تكميلي
١٢,٢٤	٩,٨١	١١,١٥	١٠,٩٤٤	٨,٠٦٤	٧,٧٥٦	تأمينات الحوادث العامة
٩٣,٦٥	٩٤,٧٤	٩٤,٨٠	٧٧,٣٨١	٧٧,٨٦٨	٧٣,١٧١	الضرع
٦,٣٥	٥,٢٦	٥,٢٠	٥,٢٥٠	٤,٣٢٠	٤,٠١٣	تأمينات الحياة
%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	٨٢,٦٣١	٨٢,١٨٨	٧٧,١٨٤	الجموع الكلي

تعويضات شركة ليبا للتأمين

ل.د. ٤٠٠,٥٠٠

الإجمالية النسبية			التعويضات			فروع التأمين	
١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦		
٢,١٠	٥,٣٤	٥,٧٢	٢,٧٩٤	٢,٧٧٤	٢,١٥٨	تأمينات المترفين	
٩,٧٦	٩,٠٨	٨,٨٩	٥,٣٦٦	٤,٧١١	٣,٣٥٣		تأمينات النقل
٦٣,٤٣	٦٠,٠٤	٦٢,٩٤	٣٤,٧٦٥	٣١,١٥٥	٢٣,٧٤١	تأمينات (إيجارى)	
١٦,٧٩	١٤,٢٦	١٣,٦٧	٩,١٩٩	٧,٤٠٠	٥,١٥٥		سيارات تكميلى
٢,٠٠	٨,٥٣	٩,٥٠	١,٠٩٩	٤,٢٢٥	٣,٠٧٤	تأمينات أخوات العامة	
٩٧,١١	٩٧,٢٥	٩٦,٧٢	٥٢,٤٤٣	٥٠,٤٦٥	٣٢,٤٨١	الضمون	
٢,٨٩	٢,٧٥	٣,٢٨	١,٥٨٣	١,٤٢٦	١,٢٣٧	تأمينات الحياة	
%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	٥٤,٨٠٦	٥١,٨٩٦	٣٧,٧١٨	الجموع الكلى	

أقساط إعادة التأمين (شركة ليبا للتأمين)

عن عامي ١٩٩٧ - ١٩٩٨

ل.د. ٤٠٠,٥٠٠

نسبة العدوى من الأقساط (الصادر)			الإجمالي الأقساط المكتتبة			فروع التأمين						
١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦							
٧٣,٧	٧١,٦	٥,٥٩٦	٨,٨٧٠	١٥,٧١١	١٥,٢٩٧	٢٠,٥٣٢	٢٢,٦٢٠	٧٤١	٢٥,٨٧٦	تجاري		
٢٢,٦	٢١,٠	١٨,٨٨٣	١٨,٤٦٨	٨,٥٧٦	٨,٨٩١	٢٤,٩١٥	٣٠٨	٢٣,٩٥٧	٢٣,٣٢٩	٦٨٩	حربي	
٧١,٣	٦٨,٠	٧,٦٧٢	١,٠٢	٦,٦٣٧	٧,٧٦٣	٩,٣٤	-	٩,٣٢٤	٨,٧٦٤	٨,٧٣٦	تأمين (إيجارى)	
٨٥,٣	٨٧,٤	١,٨٧٦	١,٣٦٨	١١,١١٧	١٥,٧٧٧	١٢,٩٢٦	٧٠	١٢,٩٩٩	١٢,٣٢٠	٦٠		سيارات تكميلى
٣٤,١	٣٤,٤	٦,٥٦٧	٦,١٩٦	٦,٤٢٤	٣,٧٢٠	١٣,٧٩١	٢,٠٧٧	١٤,٩٢٦	١٠,٨١٦	٢,٧٦٣	الأخطار المتنوعة المدنى	
٥٣,٢	٥٧,٣	٣٧,٦٥٦	٣٦,٧١٦	٤٧,٧٤٣	٤٧,١٢٥	٤٠,٧٩٩	٣,٣١٨	٧٧,٣٧٣	٨١,٨٥٩	٣,٩٩٣	٧٧,٦٢٦	الإجمالي

تعويضات إعادة التأمين (شركة ليبا للتأمين)

عن عامي ١٩٩٧ - ١٩٩٨ فـ

ثانياً - الشركة المتحدة للتأمين

الشركة المتحدة للتأمين شركة مساهمة ما بين القطاع العام والخاص وتأسست بموجب فرار اللجنة الشعبية العامة رقم ٢١ لسنة ١٩٩٤ في الصادر بتاريخ ٤/٤/١٩٩٤ وفق أحكام القانون التجاري حيث حدد القرار نسب مساهمة كل من الجهات التالية:

النسبة المئوية لنفط .٪ ٢

المصارف التجارية الخمس ٥٢%

للسُّنْهَارِيَّةِ ٢٠%

الأشخاص الطبيعيون %٣٥

وبتاريخ ١١/٢٥/١٩٩٧م أبلغت الإدارة العامة للنتركات والتجهيزات التجارية الشركة المتحدة للتأمين بصدور قرار الأئحة أمين اللجنة الشعبية للتخطيط والاقتصاد والتجارة رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٩٧م يقضي الإذن بتأسيس الشركة

وبتاريخ ١٢/٢٢/١٩٩٧ اف اخذت كافة الاجراءات الالازمة لإنعام قيد الشركة في السجل التجاري بمدينة طرابلس تحت رقم (٤٠٨٩) ولقد ثبتت مخاصة المخنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة بتاريخ ١٠/٨/١٩٩٨ اف تطلب فيها الإذن بمزاولة النشاط وأرفق بالطلب نماذج الوثائق والمستندات المطلوبة بموجب القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٧٠ اف بشأن الإشراف والرقابة على شركات التأمين تلي ذلك الحصول على قرار الأخ أمين المخنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة رقم ٧ لسنة ١٩٩٩ اف بشأن الإذن للشركة المختصة للتأمين بمزاولة نشاطها في ٦/٢/١٩٩٩.

وفي الرابع الثاني أي ٤/٤/١٩٩٩ اف بدأت مسيرة الشركة المختصة للتأمين كشركة مساهمة مشاركة ما بين القطاع العام والخاص في الاكتتاب المباشر لكافة فروع التأمين وركزت الشركة جهودها على تقديم الخدمات التأمينية لربانها بكل سهولة ويسر، مع تعزيز علاقتها بكل فروع القطاعات، ومن أجل ذلك قامت الشركة وبخلال فترة قصيرة من تأسيس ثلاثة فروع رئيسية في كل من بغازي ومصراته والراوية، وتقدم الشركة خدماتها من خلال استخدام الميكنة (الحاسوب) مما يوفر لها العديد من المزايا مثل السرعة في تقديم الخدمة وتوفير المعلومات والبيانات والإحصائيات السليمة والصحيحة في الوقت المناسب.

كما استطاعت الشركة ترتيب اتفاقيات وأغطية إعادة التأمين مع شركات إعادة التأمين الدولية في البلدان الأوروبية والعربية.

النشاط الفني لعام ١٩٩٩ إفرينجي

أ — الأقساط

بلغت الأقساط حتى ١٢/٣١/١٩٩٩ اف ما قيمته ٤,٣٨٦,٨٨٩ د.ل. هذا ولقد احتل فرع التأمين البحري المرتبة الأولى من حيث الأقساط المحققة حيث بلغت ما نسبته ٥٥,٨% من إجمالي الأقساط.

ب - التعويضات:

حتى ١٢/٣١/١٩٩٩ سددت الشركة ما قيمته ٦١,٠٢٥ د.ل عن فروع تأمين السيارات التكميلي دون أية تعويضات لباقي فروع التأمينات الأخرى. وتبين الحداول التالية توزيع أقساط وتعويضات التأمين حسب كل فرع تأميني وهي كالتالي:

**بيان الأقساط المباشرة للشركة المتحدة للتأمين
كما في ١٢/٣١/١٩٩٧**

د.ل.

الأهمية النسبية	الأقساط	فروع التأمين	
%٤٨,٠١	٣٥١,٢٩٢	تأمينات الطريق	
%٥٧,٣٦	٢,٢١٦,٤١٩	تأمينات البتر	
%٥٥,٨٠	٢٥٤,٣٤٣	تأمينات السيارات	اجاري
%٥٥,٣٦	٢٣٥,٠٦٣	تكميمي	١
%١٦,٣٣	٧١٦,٥٧٠	تأمينات المروادت العامة	
%٣٢,٨٦	٤,٠٧٣,٦٨٧	المجموع	
%٧,١٤	٣١٣,٢٠٢	تأمينات الحياة (جماعي)	
%١٠٠	٤,٣٨٦,٨٨٩	المجموع الكلي	

**بيان التعويضات المباشرة للشركة المتحدة للتأمين
كما في ١٢/٣/١٩٩٩**

د.ل

الأهمية النسبية	التعويضات	فروع التأمين	
-	-	تأمينات الحريق	
-	-	تأمينات النقل	
-	-	اجباري	تأمينات السيارات
%١٠٠	٦٦,٠٢٥	تكميلي	
			تأمينات الحوادث العامة
%١٠٠	٦٦,٠٢٥		المجموع
-	-		تأمينات الحياة (جماعي)
%١٠٠	٦٦,٠٢٥		المجموع الكلي

**بيان الأقساط المباشرة وإعادة التأمين للشركة المتحدة للتأمين
كما في ١٢/٣/١٩٩٩**

د.ل

حصة معيدي التأمين	رصافي احتفاظ الشركة	الآقساط	فروع التأمين
٣٢٨,٤٠٣	٢٢,٨٨٩	٣٥١,٢٩٢	تأمينات الحريق
١,٧٧٠,٠٩٥	٧٤٦,٣٢٤	٢,٥١٦,٤١٩	تأمينات النقل
٦٧,٠٨٠	١٨٧,٢٦٣	٢٥٤,٣٤٣	اجباري
٦١,٩٢٠	١٧٣,١٤٣	٤٣٥,٠٦٣	تكميلي
٦٩١,٠٦٣	٢٥,٥٠٧	٧١٦,٥٧٠	تأمينات الحوادث العامة
٢,٩١٨,٥٩١	١,١٥٥,١٢٦	٤,٠٧٣,٦٨٧	المجموع
٥٠,١٩٣	٢٦٣,٠٠٦	٣١٣,٢٠٢	تأمينات الحياة (جماعي)
٢,٩٦٨,٧٥٦	١,٤١٨,١٣٥	٤,٣٨٦,٨٨٩	المجموع الكلي

بيان التعويضات المباشرة وإعادة التأمين للشركة المتحدة للتأمين

كما في ٢١/١٢/١٩٩٩

فرع التأمين	تأمينات الحريق	تأمينات العمل	تأمينات السيارات	صافي احتفاظ الشركة	حصة معيدي التأمين
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
-	٦١,٠٢٥	٦١,٠٢٥	٦١,٠٢٥	٦١,٠٢٥	٦١,٠٢٥
تأمينات الحوادث العامة					
-	-	-	-	-	-
-	٦١,٠٢٥	٦١,٠٢٥	٦١,٠٢٥	٦١,٠٢٥	٦١,٠٢٥
المجموع					
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
-	٦١,٠٢٥	٦١,٠٢٥	٦١,٠٢٥	٦١,٠٢٥	٦١,٠٢٥
تأمينات الحياة (سماعي)					
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
المجموع الكلي					

النشاط الفني حتى ٣٠/٦/٢٠٠٠ افرينجي

أ— الأقساط

استمر نمو الأقساط حتى بلغت ٥,٩٨٥,٩٩٠ د.ل عن النصف الأول لعام ٢٠٠٠ فـ مقابل ٤,٣٨٦,٨٨٩ د.ل عن السنة الأولى من عمر الشركة (١٩٩٩ فـ) وتأمل الشركة في الوصول إلى أقساط وقدرها ١٠,٠٠٠,٠٠ د.ل عن كامل سنة ٢٠٠٠ فـ وما زال فرع تأمين النقل يمثل المرتبة الأولى من ناحية حجم الأقساط حيث بلغت ما نسبته ٥٤% وأن فرع تأمين السيارات في المرتبة الثانية بشقيه الإيجاري والتكميلي.

بـ - التعويضات المسددة

بلغت التعويضات المسددة في النصف الأول ما قيمته ٥٥٤,٦٤٠ د.ل مقابل ٦١,٠٢٥ د.ل من عام ١٩٩٩ ف وتمثل تأمينات الفعل ٣٦,٨١٪ من إجمالي التعويضات المسددة و يأتي في المرتبة الثانية فرع تأمين السيارات بشقيه الإيجاري والتكميلي بـ ٣١,٦١٪.

وتبين الجداول التالية توزيع أقساط وتعويضات التأمين حسب كل فرع تأميني وهي كالتالي:

بيان الأقساط المباشرة للشركة المتحدة للتأمين

كما في ٢٠٠٠/٦/٣٠

الأهمية النسبية	الأقساط	فرع التأمين	د.ل.
١٢,٧٥٪	٧٦٢,٨٨٦	تأمينات الحريق	
٤٥,٣٣٪	٢,٧١٣,٣٤٨	تأمينات الفعل	
٩,٦٢٪	٥٥٤,٣٤٠	إيجاري	
١٨,٥٢٪	١,١٠٨,٥٦١	تكميلي	
٢,٧٦٪	١٦٥,٤٩٥	تأمينات الحروقات العامة	
٨٨,٦٢٪	٥,٣٠٤,٦٣٠	مجموع	
١١,٣٨٪	٦٨١,٣٦٠	تأمينات الحياة (جماعي)	
١,٠٠٪	٥,٩٨٥,٩٩٠	المجموع الكلي	

**بيان التعويضات المباشرة للشركة المتحدة للتأمين
كما في ٢٠٠٠/٦/٣٠ ف**

ج.ل

الأهمية النسبية	التعويضات	فروع التأمين
-	-	تأمينات بحرية
%٣٥,٧٣	١٩٩,١٤٧	تأمينات الفن
-	-	تأمينات السيارات ايجاري
%٣٢,٥٩	١٨١,٧١١	نكيلي
%١٤,٣٦	٨٠,٠٨٤	تأمينات احولاث العامة
%٨٢,٦٨	٤٦,٩٨٢	الخمرع
%١٧,٣٢	٩٦,٦٠٠	تأمينات الحياة (جماعي)
%١٠	٢٥٧,٥٨٦	الخمرع اللكي

**بيان الأقساط المباشرة وإعادة التأمين للشركة المتحدة للتأمين
كما في ٢٠٠٠/٦/٣٠ ف**

ج.ل

حصة معيدي التأمين	صافي احتفاظ الشركة	الأقساط	فروع التأمين
٦٩٨,٠٩٥	٦٤,٧٨٧	٧٦٢,٨٨٧	تأمينات بحرية
١,٧٣٥,٢٢١	٩٤٨,١٤٧	٢,٧١٣,٣٤٨	تأمينات الفن
٨,٧٥٠	٥٤٥,٥٩٠	٥٥٤,٣٤٠	تأمينات السيارات ايجاري
٨,٧٥٠	١,٠٩٩,٨١١	١,١٩٨,٥٦١	نكيلي
١٣٨,٢٣١	٢٧,٠٦٤	١٧٥,٤٩٥	تأمينات احولاث العامة
٢,٦١٩,٢٥١	٢,٧٨٥,٣٧٩	٥,٣٠٤,٦٣٠	الخمرع
١٣٢,١٤٨	٥٤٩,٢١٢	٥٨١,٣٢٠	تأمينات الحياة (جماعي)
٢,٧٥١,٣٩٩	٣,٣٣٤,٥٩١	٥,٩٨٥,٩٩٠	الخمرع اللكي

بيان التعويضات المباشرة وإعادة التأمين للشركة المتحدة للتأمين
كما في ٢٠٠٠/٦/٣٠

د.ل.

فروع التأمين	التعويضات	عوافي احتفاظ الشركة	حصة معيدي التأمين
تأمينات اجريق	-	-	-
تأمينات انتقى	١٩٩,١٥٧	٧٨,٩٩٠	١٢٠,٤١٧
تأمينات السيارات ايجاري	-	-	-
تأمينات تكميسي	١٨١,٧٠١	١٨١,٧٠١	-
تأمينات الحوادث العامة	٨٠,٠٨٤	٨٠,٠٨٤	٧٢,٠٧٦
اصحور	٤٦٠,٥٨٢	٢٦٨,٦٩٩	١٩٢,٢٨٣
تأمينات الحياة (جماعي)	٩٦,٠٠	٥١,٦٠٠	٤٥,٠٠
المجموع الكلي	٥٥٦,٠٢٢	٣٢٠,٣٩٩	٢٣٧,٢٨٣

ملحق**بيان القوى العاملة في سوق التأمين الليبي**

المجموع	البيان	قوى عاملة عربية	قوى عاملة وطنية	ادارية وفنية	ادارية وفنية	إنتاجية	إنتاجية
	١) شركة ليبيا للتأمين						
١٥٩	١٦٢		١٣	١٥٩	١٣٠	١٣٠	١٤٧٦
٢٧٥	١٧٧		١٣	٢٣٥	١٧٩٣	١٧٩٧	١٩٩٧
١٠٨	١٧٩٧		-	١٠٨	١٧٨٢	١٧٨	١٩٩٨
	٢) الشركة المتحدة للتأمين						
٧		-		٧		٧	١٩٩٨
٤٢		٣		٤٢		٤٢	١٩٩٩
١١٠		٢		١٠٧		٢٠٠	